وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـامعـة عـبد الرحمـان مـيرة- بجايـــة-
قـسم اللغة و الأدب العـــــربي

# تطوّر الآراء النحوية عند ابن مالك من خلال كتابه شرح الكافية الشافية

مذكرة مقدمـــــة لاستكمال شهـــادة الماستر في اللغة العربية و آدابها

تخصص: علوم اللسان

إعـــداد الطالبتين:
- سهيلة أوبعيش
- بايـــة سعدي

إشراف الأستاذ :
سمير بو عبد اللـــــه

السنـــة الدراسيـة 2016-2017

# الإهـــــــداء

إلى من أنار لي الطريق للنجاح

والدي العزيز

إلى التي علمتني الصبر والحنان

أمي

و إلى صديقي إسلام الذي قدم لي يد العون طيلة مشواري الجامعي الذي من أجله أنا متواجدة هنا و إلى إخوتي، و أخواتي و إلي أبناء أخواتي

سامي ، يونس ، يوسف ، دانيال .

أشكرهم على مساندتهم لي في كلّ أطوار الجامعة ، وأتمنى من الله أن يجزيهم خير جزاء.

و إلي كلّ صدقاتي : سهيلة ، نادية ، جميلة ، آسيا ، سليمة، إلهام ، نصيرة

بـــــــــاية

# الإهـــــــداء

إلى روح أبي الطاهرة اسكنه الروح الله فسيح جنانه، وإلى والدتي التي علمتني الصبر و الأمان،

و إلى زوجي وسندي في الحياة ورفيق دربي،

و إلى أخواتي خاصة أختي الصغيرة مينة و صديقاتي العزيزات و كل هؤلاء الذين مدّ لي يد العون و المساعدة طيلة مشواري الجامعي ، وكانوا لي نعم العون والسند أهدي إليهم جميعا ثمرة جهدنا المتواضع

و جزآهم الله عني خير الجزاء ،

و إلي كلّ صدقاتي : باية ، نادية ، جميلة ، آسيا ، سليمة، إلهام ، نصيرة

سهيلـــــــــــة

# مقدمـــــة

# المقدمة :

الحمد لله ربّ العالمين و الصلاة و السلّام علي أشرف الأنبياء و المرسلين سّيدنا محمد صلّي الله عليه و سلّم، و علي آله و صحبه أجمعين و بعد:

احتل علم النحوّ مكانة مرموقة و مرتبة عالية بين علوم اللسّان، فيمثّل أقوى المرتكزات وأهمّ الدعائم والأسس التّي تقوم عليها علوم اللّسان العربي الذّي له أهمية كبيرة، فيشكّل عاملا أساسيا في فهم المعني والوقوف على دلالة النّص فقد جاء النحوّ من أجل المحافظة علي اللّغة من اللّحن و الخطأ.

وكانت رغبتنا أن يكون موضوع دراستنا التعرّف على أحد أعلامه،و هو العلاّمة ابن مالك–رحمة الله عليه–الّذي خلّف أثرا كبيرا في مختلف مصنفّاته في تفسير النحّو والاستدلال به عن طريق أدلّة نحويّة وكيفية استعمالها، الذّي هو موضوع دراستنا المتمثّل في الآراء النحوّية عند ابن مالك من خلال كتابه "شرح الكافية الشافية"، و هو بحث في الأدلة النحوية التي يقصد بها الأدلة الإجمالية، وهذا ما أدى إلي طرح الإشكالية و هي كيفية استعمال الأدلة النحوية عند ابن مالك من خلال كتابه "شرح الكافية الشافية" و مدى تأثيرها على النحوّ العربي.؟

ونستطيع أن نلخّص أهمّ الأسباب التي دلتنا إلي اختيار و تناول هذا الموضوع و تحديده:

–أولا : أنّ ابن مالك شخصية أندلسية فذة تستحق الدراسة فكان مفسّرا لغويا بذل جهود جبارة في مجال النحوّ و العلم، فكان مجتهدا ناضلا اكب علي العلم بجدّ و إخلاص فأعطاه الله سبحانه العلم جزاء، فترك ثروة لا تنصبّ من المصنفات لا سيام كتابه "شرح الكافية الشافية" لذا فإنّ دراسة بعض ما بذله ابن مالك سيكون نافعا لطلاّب العلم بإذن الله.

–ثانيا: أنّ الأدلة النحوية أهمية الكبرى في وضع القواعد النحوية التّي تصون اللسّان من اللّحن والخطأ، ولا سيام القرآن الكريم و قد اعتمد عليها النحاة في وضع قواعدهم وتقوية آرائهم و التدليل و الحجاج لها والردّ علي آراء المخالفين ، لذا فإنّ معرفة كيفية استعمال

ابن مالك لها ، مع التعليل و المناقشة للمسائل التي له رأي فيها بناء علي تلك الأدلّة التّي ستكون مفيدة لي و البحث العلمي.

-ثالثا: ان شرح الكافية الشافية يشمل ثلاثة كتب الألفية، و الكافية الشافية ثمّ الشرح، و هو كتاب في غاية الأهمية و ممّا يزيد من قيمة هذا الشرح و يدعو لدراسة ما يتميّز به من حسن من حسن التقسيم و جودة العرض.

و اعتمدنا في هذه الدراسة علي الكثير من المراجع يأتي في مقدمتها كتب ابن مالك المتمثلة في" شرح الكافية الشافية" و الألفية، والأبحاث التي تناولت نحو ابن مالك كبحث زمزم بنت أحمد علي تقي في استدلالات ابن مالك في "شرح الكافية الشافية" و غيرها كثير من الأبحاث والمصادر و المراجع.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في ثلاثة فصول سبقناه بمقدمة وتلتها بخاتمة وقائمة المصادر والمراجع التي تقرب للباحثين الانتفاع به وهو كالأتي:

الفصل الأول: تناولنا فيه ترجمة موجزة لابن مالك و حياته وأهمّ مصنفاته اللّغوية والعلمية.

الفصل الثاني: يمثّل الجانب النظري فتناولنا فيه النحوّ العربي و هو دراسة في الأصول والعلاقات ، ودراسة المذهب النحوي العام الذي انتهجه في دراسته، و لمحة عامة عن الأدلة الكبرى و موقف ابن مالك منها .

الفصل الثالث: الذّي يمثّل الجانب التطبيقي حول الأدلّة الكبرى التي استعملها ابن مالك من خلال كتابه "شرح الكافية الشافية" و موقفه منها و قد تطرقنا في دراستنا هذه الي بعض المسائل فيها.

وبعد:

فإني أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان لله تعالي الوهّاب الذي أعاننا و سهّل لنا الصعاب وفتح لنا الأبواب فنسأله أن يرزقنا فيه ما حيينا.

ثم الشكر و كلّ الشكر لأستاذ بو عبد الله سمير الذي ساعدنا في إيجاد فكرة هذه الرسالة، فجزاه الله خير الجزاء، و جعل ذلك في موازين حسناته يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون.

كما نتوجّه بالشكر إلي جامعة بجاية عبد الرحمان ميرة، و بالخصوص كلية اللّغة والأدب العربي وجميع القائمين عليها.

و لا يفوتني أن نشكر كلّ من ساهم سواء من بعيد أو قريب في بناء هذه الرّسالة العلمية.

وختاما هذا بحثنا نضعه بين أيديكم، فما كان فيه من صواب فمن الله تعالي فضلا منه، و ما كان فيه من نقص أو خلل أو قصور فمن نفسي و الشيطان.

# الفصل الأول

## الفصل الأول: ابن مالك حياته وأثاره

### توطئة

1 – اسمه و مولده

2 – نشأته

3– رحلته و حياته العلمية

4 – شيوخه

5– تلاميذه

6 – أخلاقه و صفاته العلمية

7 – ثقافته

8 – مصنفاته

9 – وفاته

**توطئة**

يعتبر العلماء و الدّارسون لتاريخ النحوّ العربي بأنّ ابن مالك الأندلسي ( 600 – 672هـ) من أعظم علماء و نحاة القرن السابع هجري ذلك بفضل موهبته العظيمة في التأليف، فكان قمة في العلم و الفكر، واسع الثقافة، فأخذ من كل فن بطرف و من كل علم بنصيب وافر، فتوسعت مصادر معارفه، فتنوعت ثقافته، فقد كان إمام النحاة و حافظ اللغة وحجة العرب، وهو العالم المجدد المجتهد في علوم اللغة.

فقد لقيت مؤلفاته عناية كبيرة و خاصة منذ أيامه، فتلقاها المعلمون و المتعلّمون على السواء، فذاع بعضها ذيوعا واسعا استمر إلى يومنا هذا.

فقد نجد ابن مالك قد تصدر لإقرّاء اللّغة العربية، و صرف همّته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، فكان بارعا في القراءات و عللها، و في اللّغة فكان إليه المنتهى من الإكثار من نقل غريبها و الإطلاع على وحشيتها، فأمّا في النحوّ و الصّرف فهو بحر لا يجارى و حبرا لا يبارى حتى صار مضرب المثل في كل دقائقه و مختلف تفصيلاته.

وإنّ الظروف و الملابسات التي هيأت السبيل و عبدت الطريق أمام الإمام ابن مالك هو تنقله بين البلدان، و رحلته من المغرب إلى المشرق، و هذا ما أتاح له الاتصال بكبار العلماء الذين كانوا منهل يستوفى منه، و أيضا من خلال اتصاله بشتى العلوم كاللّغة والنحوّ و الصّرف و العروض و الحديث حتى صار نابغ طويل في اللّغة و النحوّ، فقد أوتي حظا عظيما من الشهرة و ذيوع الذكر، و قد نالت الترجمة لحياته الخاصة و نواحي عصره

المختلفة نصيبا مرموقا من الدراسة، قلّ أن يحظى بها أحد من النحّاة و العلماء و الذين تناولوا تلك الجوانب بالدراسة و يستوفون القول فيها، فابن مالك قد أحيا من العلوم دراسة وقد بين المعالم الطامسة، فنجده قد جمع ما تفرّق و حقّق ما لم يكن تبنى و لا تحقّق.

**1 – اسمه و مولده:**

هو جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني المالكي حين كان بالمغرب، الشافعي حين انتقل إلى المشرق، النحوي نزيل دمشق، ولد سنة ستمائة أو في التي بعدها، و قد اختلف المؤرخون في السنة التي ولد فيها فقد قيل سنة601 هـ و قيل سنة 601هـ، و ذلك لأنّ الدقة في تاريخ المواليد لم تكن متوفرة في تلك العهود، أمّا نسبه فقد قيل فيه الطائي الجياني الأندلسي، فالطائي نسبة إلى قبيلة طيئ، و الجياني نسبة إلى مدينة جيان و هي إحدى مدن الأندلس، والأندلس نسبة إلى مدينة الأندلس.[1]

**2 – نشأته:**

لم يعرف التاريخ عن أباء ابن مالك شيئا، و لم يرد من النصّوص ما يشير إلى ذلك من قريب أو بعيد، فالصّمت مطلق حول أسرته، و إنّ سكوت ابن مالك على الحديث عن نفسه و الإشارة إلى ماضيه، و صمته عن كل ما يتصل بأهله و عشيرته قد أعطى الفرصة للمؤرخين فأهملوا الحديث عما يتعلق بذلك، و إنّ من أغلب الظّن أنّ ابن مالك قد حرم من طفولته من كلّ عطف و حنان، ربّما كانت طفولته معذبة فقد منعه الحياء من الخوض فيها باللّسان أو بالقلم، فاكتفى بالصّمت الذي هو أبلغ من كلّ بيان.

1- المقري، نفح الطيب، تح : حسّان عباس، دار الصدر بيروت، مج 2، ص 222.

وربّ ضارة نافعة، فالراجح أنّ هذا الحرمان كان السبب في لجوء الشيخ إلى الدّرس والتحليل لعلّه يجد في ذلك عوضا عن بعض ما فاته.[1]

وقد نشأ ابن مالك بالأندلس و كانت من سمة أهل الأندلس في ذلك الزمان أن يبدأ حياة الإنسان بحفظ القرآن الكريم والاهتمام بعلوم الدين و يتبع ذلك الاهتمام بلغة القرآن الكريم والقراءات...إلخ، فكان ذلك و غيره الأثر العظيم في تكوّين شخصية ابن مالك العلمية، ويعتبر القرآن الكريم النواة الأولى التي غرزت في عقل الصبيّ منذ نعومة أظافره، فكان بمثابة اللّبنة الأولى في البناء العلمي الضخم في شخصيته بعد ذلك.

ومن الواضح أن ابن مالك لم يكن مستمعا جيدا لدرس فقط بل تعدى هذا إلى طريق البحث و التنقيب بمفرده و التدقيق و الإمعان بالاعتماد على المراجع التي وقعت بين يديه والاستعداد الفطري و الموهبة و قوة التحصيل الحاد، و نستدل على أنه اعتمد على نفسه اعتمادا كبيرا و خاصة في تحصيل علم النحوّ، ما ذكره أبو حيان في كتابه "النضائر" حيث قال: بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخا مشهورا يعتمد عليه و يرجع في حلّ المشكلات إليه، إلاّ أنّ بعض تلاميذه ذكر أنه قال : " قرأت على ثابت بن حيان و جلست في حلقة ابي علي شلوبين نحوّا من ثلاثة عشر يوما، و لم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين وإنما كان من أئمة المقرئين ".[2]

1- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح : عبد المنعم أحمد هريري، ط1 : 1986م ، م.ع.س، ج1، ص 13،12.
2 - السيوطي، بغية الوعاة، تح : محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، ط2 : 1969م، ج1، ص 131،130.

**3 – رحلته و حياته العلمية:**

ابن مالك الرحّالة الذي ارتحّل من بلاد الأندلس إلى بلاد المشرق طالبا للعلم و سبب ترحاله إلى الشرق يرجع للمناخ السياسي للأندلس كونه مناخ لا يشجع على الاستزادة في طلب العلم و ذلك لكثرة الفتن و الحروب و الصراعات، و هذا سبب هجرته إلى المشرق الإسلامي، فقال المقري : "وقدم – رحمه الله– القاهرة ثم رحل إلى دمشق وبهامات"، فالبيئة أصبحت لا تلهم العلماء، فما بالك بشخصية ابن مالك التواقة للعلم و التغيير و البحث والتناول، و مهما يكن فإنّ ابن مالك في رحلته مر في طريقه إلى الشام على مصر و قد أقام فيها فترة ثم ارتحّل إلى الأراضي المقدسة رغبة في الحجّ ثم سافر إلى دمشق و حضر فيها بعض الدروس لعلمائها ثم انتقل إلى حلب فأقام فيها أزمانا يشتغل في التدريس ثم رحل إلى حماة، ومنها عاد إلى دمشق فتصدر لتدريس فيها بجانب مهمة القراءة على "التربة العادلية ".[1] وبالفعل كانت هذه الرحلة بمثابة حجر الأساس في صرح هذه الشخصية العلمية في بلاد المشرق خاصة بلاد الشام و مصر، و هنا تفجرت شخصيته كدارس وباحث و محصّل واع و محقق حاذق، فأقبل على العلم بكل كيانه و كرّس كلّ ملكات عقله، حتى وقته لم يستنزف منه إلاّ للعلم و التحصّيل، فكان لهما شركاء لهذه المهمة التي أولاها الاهتمام و كلّ ما يملك

1 - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص 20.

سواء كانت مادية أو عقلية[1] ، فصرف همّته للعلم والتأليف والبحث فوهب نفسه، و نذكر كلّ ما يملك للعلم عن قناعة تامة بجدوى ما يقدمه للبشرية جمعاء.

بعد إتمام هذه المرحلة كانت شخصية ابن مالك تشبّعت وتحصّنت بكلّ أدوات العلم التي أعقبتها مرحلة أخرى وهي التي تهمنا الآن، ألا وهي مرحلة التأليف والمراجعة وإعادة النظر، فقد أصبح العصر الذي نضج فيه ابن مالك وبدأ التأليف فيه بمثابة نقطة تحوّل في تاريخ اللّغة، فقد كانت المؤلفات اللغوية قبل ابن مالك صعبة الفهم وحشية اللّغة، و كان الدارس لها يجد مشقة في الأخذ بها والاستفادة منها وهي نقطة تحول في هذا المجال، و لا بدّا أن نضع في هذا الاعتبار ما اتّسم به علماء الأندلس عامة.

ففي كلمة موجزة ذكرها المقري نقلا عن بعض من عرف بابن مالك " أنه تصدر بحلب مدة و أقرأ بالسلطانية، ثم تحول إلى دمشق و صار يضرب به المثل في دقائق النحوّ وغوامض الصّرف وغريب اللّغات، مع الحفظ و الذكاء و الورع والديانة "[2] .

**4 – شيوخه:**

كان ابن مالك محبّا للعلم، فقد أخذ عن أهل بلده الذين أثّروا في تلاميذهم عظيم الأثر، والدليل ما وصل إليه ابن مالك في العلوم الدينية واللغوية، فكان شديد التأثير بهم،

1 - الصبان (محمد بن علي) ، حاشية الصبان في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة التوقيفية، ج1، ص 11.12.
2 - السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 134.

بالإضافة إلى ما يتمتع به من الذكاء الفطري وحبّ المطالعة والبحث والاستيعاب الذي فاق به الأقران.

ومن جملة شيوخه ما ذكرهم المقري في كتابه أنه سمع بدمشق من مكرم وهو أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة القرشي الدمشقي، والحسن بن صباح، والمحزومي المصري وأبي الحسن بن السخاوي وغيرهم، وأخذ العربية عن غير واحد، وهؤلاء هم شيوخه ممن سمع منهم بدمشق.[1]

ونقل السيوطي نحوا من هذا قال : نقلا عن أبي حيان " كان ابن مالك لا يتحمّل المباحثة ولا يثبت المناقشة لأنه أخذ هذا العلم بالنظر فيه خاصة نفسه، هذا مع كثرة ما اجتناه في ثمرة غرسه، و الصحيح أنه درس على كثير من مشاييخ العلم في المغرب و المشرق".[2]

فقال المقري ممّن أخذ عنهم بجيان أبو المظفر، قيل أبو الحسن ثابت بن خيار وأبي رزين بن ثابت، والكلاعي ... الخ وقد أخذ القراءات عن أبي العباس، وقرأ كتاب سيبويه، وجالس ابن بعيش و تلميذه ابن عمرون و غيرهم بحلب.[3]

ولم يقتصر ابن مالك على هؤلاء الشيوخ، بل من المؤكد أن له شيوخ آخرون قد سقطت الإشارة إليهم في كتب الروايات، لكنّ من الواضح والمؤكّد أنّه لم يكتف بشيوخه الذين

1 - المقري، نفح الطيب، ج2، ص 222.
2 - السيوطي ، بغية الوعاة، ج1 ، ص130.
3 - المقري، نفح الطيب، ج2، ص 225.

عايشهم و حضر مجالسهم بل تطّلع إلى أبعد من ذلك حيث أنه طالع على كتب السابقين وشرب من منهلهم.[1]

وممّا سبق تتجلى لنا صورة مصغّرة عن تحصيل ابن مالك للعلم سواء كان ذلك عن طريق الشيوخ و مجالسهم والاستسقاء المباشر من علمهم أو عن طريق التحصيل والإطلاع على كتب السابقين حتى كوّن ابن مالك شخصيته العلمية المتميزة التي فاقت الأقران، وقد أفرزت للبشرية علوما تعدّ مرجعا أساسيا إلى يومنا هذا يتناولها العرب بشغف، فنجده قد يتأنى باليسير فقد اختار الطريق الصعب وسهّل عليه ذلك الطريق ما تتمتع به شخصيته التي لابد أن يتجلى بها أي باحث أو عالم من الصبر والسعة الأفق والتأمل والإطلاع على طلب العلم.

**5 – تلاميذه:**

تبوأ ابن مالك مكانة مرموقة في عصره وقد انتهت إليه رئاسة النحوّ والإقراء، وصارت له مدرسة علمية تخرّج فيها عدد من النابغين كانت لهم قدم راسخة في النحوّ واللّغة، فقد خلد لنا علما متواصلا من خلال تلاميذه الذين تتلمذوا عليه واستمعوا إليه ونهجوا نهجه وتأثروا بعلمه وخلقه، ليستكملوا الرسّالة التي من أجلها قد عاش ابن مالك.

1 - الصبان ( محمد بن علي) ، حاشية الصبان في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص5

فبعد أن أخذ ابن مالك حظّا من العلم و استوفى نصيبه من التحصيل، فتولى تدريس علوم العربية بحلب قبل أن ينتقل إلى دمشق التّي استقر بها في حياته، وقد كان صاحب مدرسة بلبنان، وقد استطاعت مدرسته أن تخرج عددا من التلاميذ كانت لهم أقدام راسخة في علوم اللّغة العربية وكان لهم أثر كبير في الأجيال اللاحقة.[1]

فمن تلاميذه ابنه بدر الدّين وشمس بن أبي الفتح وزين الدين أبو بكر المزيّ، وشهاب الدين بن محمود وقاضي القضاة بن جماعة وشرف الدين النووي وابن المنجي زين الدين أبو البركات وابن جعوان النحوي[2] وغير هؤلاء كثيرون، والحق أنّ ابن مالك لا يقتصر تأثيره على تلاميذه الذين درسوا على يديه بل من الواجب أن نقّر أن دارسي النحوّ والصرفّ منذ عصره إلى يومنا هذا تتلمذوا على كتبه.

**6 – أخلاقه و صفاته العلمية:**

رزق ابن مالك خلقا كريما، و قد وهب حياته لتحصيل العلم ، فضلّ طيلة حياته بين أخذ وعطاء حتى وفاته، فقد كان صالحا حسن الخلق، فائق الذكاء، فقد نال من الفضائل الإنسانية كأعظم ما يتمنى المرء، فقد كان يمتاز بالدين المتين، و صدق اللهجة، وكثرة النوافل و حسن السمّت و كمال العقل و الوقار، و كما وصفه البعض أنّه قد انفرد عن

1 - أحمد دولة محمد الأمين، شرح ابن اياز على تصريف ابن مالك، الجامعة الأردنية: 1990م، ص 09.
2 - السيوطي ، بغية الوعاة، ج1 ، ص222.

المغاربة بشيئين: الكرم و السخاء [1]، فلا يُرى إلاّ و هو يُصلي و يتلو، أو يُصنف أو يُقرأ، وهذه الصفات جعلته موضع احترام و تقدير، و التي تعتبر من صفات العلماء الأجلاء.

وقد تحلّى ابن مالك مع تلك الصفات الإنسانية الرائعة بخلق أهل العلم، و ما ينبغي أنّ يكون عليه العلماء و من أهمّ الصفات التي تميز بها هو الرجوع إلى الحق، والسير الدائب على تحصيل العلم في كلّ زمان و مكان، و من صفاته العلمية أنه كان محبا للقراءة و كثير المطالعة، سريع المراجعة و التثبيت ممّا قرأ، فنجده لا يكتب شيئا من محفوظه حتى يراجعه في محلّه، و جمعت له الأسباب التي جعلته واحد عصره، فقد عاش في بيئة تموج بالعلم و العلماء إضافة إلى ما تميّز به من حذاقة العقل و سعّة الذكر و قوة القريحة و معيّة الذهن، و حافظة ذاكرة حتى قيل أنّه حفظ يوم موته ثمانية أبيات، لقّنها إياه ابنه و هو على فراش الموت.[2]

**7 – ثقافته:**

كان ابن مالك– رحمه الله– قمّة في الفكر و العلم، واسع الثقافة أخذ من كلّ فنّ بطرف و من كلّ علم بنصيب وافر، فتمددت مصادر معارفه، و تنوعت ثقافته، فكان في كلّ علم تلقاه إماما و حجّة، فقد أفسح المجال لسابقين من العلماء، فقد كان عقله دقيقا لم يشغله

1 - محمد آدم للزركي، أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية، رسالة ماجستير، م.ع.س ، 1971م، ص 17.18.
2 - المقري، نفح الطيب، ج 2، ص 425.

في تمثل آراء السالفين من النحّاة و استنباط الآراء الجديدة فحسب، بل أشغله في تحرير مباحث النحوّ و أبوابه و تذليل مشاكله.[1]

كان ابن مالك إماما في العلوم العربية، فقد صرف همته في إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، فقد كان إماما في القراءات و عللها، و أمّا في اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها و الإطلاع على وحشيتها، أمّا في النحوّ و التصّريف فكان فيها بحرا لا يجارى و حبرا لا يوافى، و أمّا أشعار العرب التّي يستشهد بها على اللّغة و النحوّ فكان أئمة الإعلام يتحيرون منه و يتعجبون من أين يأتي بها، فكان كثير الاستشهاد بالقرآن، فإنّ لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، و إن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب.[2]

**8 – مصنفاته:**

إنّ ابن مالك من أعظم نحاة قرنه شهرة، فهو ذو قدرة فائقة على الإطلاع و البحث مع غزارة إنتاجه و عمقه، و على الرغم من ذلك فقد كان سهلا مقبولا، فقد حاز ابن مالك قصب السبق في جميع الفنون المتقدمة، فأمدّ المكتبة العربية بمؤلفاته الكثيرة البالغة الأهمية، وخاصة ما يتعلق بعلم النحوّ و الصرّف، فقد وهبه الله القدرة الفائقة على النظّم العلمي فأخرج الكثير من مؤلفاته النحويّة و اللّغوية نظما عذبا سائغا على الرغم من جفاف مواده وصعوبة موضوعاته.

1- محمد آدم للزركي، أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية، ص 21.
2 - ابن عقيل، المساعد على التسهيل الفوائد، تح: محمد كمال بركات، جامعة أم القرى،مج1 ،ص2

وكانت مهمّته في التأليف و التصنيف مهمّة صعبة و شاقة ذلك أنّ الذين كانوا يحضرون دروسه متفاوتون في المستويات العقلية والعلمية والاستعدادات الشخصية، وكان عليه أن يلبي رغبات الجميع ليشبع فهمهم، فهو إذا تحدث في موضوع ما تحدث فيه حديث شامل، واستقصاه استقصاءا كاملا في تنسيق بديع رائع.

وممّا دفع اشتغاله بالتدريس، و احتكاكه الدائم بطلاب العلم و المعرفة إلى أن يؤلّف الكتاب ثم بعد مضي الوقت يكرّ عليه بالتجويد يزيد و ينقص، و ينقح أو يلخص.

كذلك أدى اطلاعه الدائم على عيون الشعر و روائع النثر و متن اللّغة إلى تغيّر بعض أرائه من كتاب لآخر، و قد يعرض له من الشواهد ما يقنعه بالعدول على رأي إلى غيره[1].

فقد وهب الله ابن مالك– رحمة الله– عليه، قدرة فائقة على النظم العلمي فأخرج الكثير من مؤلفاته النحويّة و اللّغوية، و جاء هذا النظم على جفاف مسائله و صعوبة موضوعاته عذبا سائغا، حتى يوشك البعض أن يضاهي الشعر العاطفي في روعته و جماله و لعلّ هذا من أهم العوامل التي ساعدت على رواج مؤلفاته.

صرف ابن مالك على العلم و كرّس كل وقته و جهده و تفكيره و تمحيصه و حتى ماله للعلم، فقد ترك لنا مؤلفات هي عصارة كل ذلك و أكثر، فتعتبر خلاصة علم خال من

1 - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص 35.

الزيف و التعقيد، بل من أهمّ صفاته السلاسة التي اتسمت بها مؤلفاته علاوة عن التنوع، بحيث ألّف في الكثير من الفنون مثل النحّو و الصرّف و اللّغة و القراءات ، و هذه المؤلفات الخالدة تعدّ من أهمّ المراجع في الفنون التّي صنّف بها حتى الآن،[1] و سوف نكتفي بذكر بعض من هذه المؤلفات:

**أولا: المصنفات النحوية**

**1 –** الكافية الشافية و هي عبارة عن أرجوزة في حوالي ثلاثة ألاف بيت.

**2 –** الخلاصة المشهورة بالألفية : و هي منظومة في نحوّ ألف بيت، قد أودع فيها ابن مالك خلاصة ما في منظوماته الأخرى ( الكافية الشافية ) من نحوّ و صّرف و هي مطبوعة في عدّة طبعات ، كما طبعت مع جملة من شروحها، كشرح أبي حيان الأندلسي، وابن عقيل وغيرهم.

**3 –** تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد : و هو مطبوع في القاهرة بتحقيق كامل بركات، و قد بدأ ابن مالك بشرح هذا الكتاب و لم يكمله، و يعدّ خلاصة دراساته في النحوّ و أرائه.[2]

**ثانيا: المصنفات اللغوية**

**1 –** نظم الفوائد و مثلثات ابن مالك ( إكمال الإعلام بمثلث الكلام) : و هي أرجوزة مربّعة

1 - ناصر محمد عبد الله آل قميشان، الإعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهادته، دار الصدر،أبوظبي،ط1،إ.ع.م:2000م، ص09.
2 - المرجع نفسه، ص 19.

طويلة في نحوّ ( 2755 ) بيت، طبعت في المطبعة الجمالية بمصر سنة 1329 ه بتحقيق الشيخ أحمد أمين الشنقيطي.

**2 –** شرح لامية الأفعال: و هو مطبوع في مجّلد واحد.

**3 –** تحفة المودود في المقصور و الممدود: و هي قصيدة همزية بلغ عدد أبياتها ( 622 ) بيتا، طبعت بالمطبعة الجمالية بمصر سنة 1329 م.

**ثالثا: المصنفات الصرفية**

**1 –** إيجاز التعريف في علمّ التصريف: و هو شرح لكتابه ضروري التصريف وقد سمّاه بالتعريف.

**2** – ثلاثيات الأفعال و لامية الأفعال: و هي منظومة في ( 114 ) بيت طبعت في الهند، كما طبعت سنة 1329 ه بمصر، و قد شرحها ابنه المؤلف بدر الدين.

**3 –** شرح تصريف ابن مالك المأخوذ من كافيته: مخطوط بدار الكتب المصرية.

**رابعا: المصنفات أخرى**

**1** – المالكية في القراءات السبع: و هي قصيدة رتّبها على سور القرآن الكريم و عدد أبياتها ( 800 ) بيت.

**2 –** حوز المعاني في اختصار حرز الأماني: و هي قصيدة لامية في القراءات فقد اختصر بها الشاطبية.

وقد خلف ابن مالك في تأليفه على الطريقة الهجائية، فالمسائل يجعلها أبواب، و الفروع يجعلها فصولا، فيرتّبها مراعيا الترابط بين الأبواب و الفصول، و هذه الطريقة تيسّر للباحث مراجعة المسألة التي يبحث عنها و تساعده على الفهم و الاستيعاب.[1]

**9 – وفاته:**

كان ابن مالك إماما زاهدا حريصا على العلم و حفظه، فقد حفظ يوم وفاته ثمانية أبيات من الشعر، فقد اشتهر أنّه كثير المطالعة سريع المراجعة، لا يكتب شيئا من محفوظه حتى يراجعه في موضعه من الكتب، فكان لا يرى إلّا و هو يصلّي أو يتلو القرآن الكريم، فقد ظّل على هذه الحالة حتى توفي في ( 12 من شعبان 672 هـ = 21 فبراير 1274 م ) و قد صلّى عليه في الجامع الأموي و دفن بسفح قاسيون بدمشق، و قد رثاه بهاء الدين بن النحّاس و شرف الحضني وغيرهم.[2]

وهكذا ختم ابن مالك حياته تاركا ورائه منهلا نستقي منه، فقد رحل و خلّف ورائه العلم الذي أخلص له و أعطاه حتى آخر لحظة في حياته، فتقول الحكمة " من جدَ وجد" فها نحن الآن بعد حوالي قرون نخلد ذكره و نستعين بعلمه.

1 - الصبان (محمد بن علي )، حاشية الصبان في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص 19.
2 - السيوطي ، بغية الوعاة ، ص 134.

هكذا العلماء يرحلون عن أجسامهم و قد تظّل عقولهم نبضا لنا، رحم الله ابن مالك رحمة واسعة و أدخله فسيح جنانه، و قد جعل عمله ممّا يشفع به فيرّد في حسناته و يثقل به ميزانه.

# الفصل الثانـــــي

**الفصل الثاني: دراسة في الأصول و العلاقات**

**توطئة**

1- علم النحوّ العربي

أ- نشأة علم النحوّ

ب- المذاهب النحّوية

2- إسهام ابن مالك في علم النحّو

أ – مذهبه النحّوي العام

ب- التعريف بكتاب شرح الكافية الشافية

3 – الأدلة النحوّية الكبرى وموقف ابن مالك منها

أ- السماع

ب-القياس

ج -الاستصحاب

د- الإجماع

**توطئة**

يعدّ ابن مالك أكبر نحوّي ظهر في القرن السابع الهجري في العالم الإسلامي كله، ويعتبر من أشهر النحّاة الذين عرفهم تاريخ النحوّ العربي منذ نشأته في القرن الثاني للهجرة إلى يومنا هذا.

فإذا استثنينا كلا من سيبويه و كتابه فإنّنا لا نجد عالما من علماء النحوّ قد نال تلك الشهرة التي نالها ابن مالك الذّي يعدّ بداية لمرحلة جديدة في النحوّ العربي، كأنه قسّم تاريخ النحوّ إلى مرحلتين أساسيتين بحيث يقف سيبويه على المرحلة الأولى، بينما يقف ابن مالك على المرحلة الأخرى، فإذا كان الأوّل هو الذّي خطى بمهارة فائقة قواعد النحوّ العربي وخطى به الخطوة الأولى التّي حددت معالمه، و رسمت اتجاهاته بدقة و إحاطة، فإن أهمية ابن مالك أنه قام بأهم و أكبر عملية تصفية و تنقية لقواعد النحوّ التي شهدها تاريخ النحوّ العربي و التّي تعتبر الخطوة الأخيرة التي بعدها استقر النحوّ في صورته الثانية إلى اليوم.

فلا زلنا نعيش على التراث الضخم الذي تركه لنا هذا الإمام رحمة الله عليه، و هو في الحقّ ميراث يشهد بسعّة الأفق و كثرة الإطلاع، و في الواقع إنّ أهمية ابن مالك لا ترجع إلى هذه الكثرة الوافرة من إنتاجه و تصنيفاته بل ترجع إلى ذلك المذهب النحوي البالغ الأثر في نحوّ العربية الذي أقام دعائمه و رفع قواعده و أتّم بنيانه.

## I. علم النحو العربي:

### 1. نشأة علم النحو:

احتّل علم النحوّ مكانة مرموقة و مرتبة عالية بين علوم اللسّان العربي، فيمّثل أقوى المرتكزات و أهمّ الدعائم و الأسس التّي تقوم عليها علوم اللسّان العربي و من دونه تفسد اللّغة.

وللنحوّ العربي أهمية كبيرة، فيشكّل عاملا أساسا في فهم المعنى و الوقوف على دلالة النّص، مما دفع المفسرين إلى اعتبار هذا العلم من أهمّ أدواتهم، فنجدهم لا يستطيعون تفسير كلام الله دون هذه الأداة، و من هذا المنطلق يمكن الحكم على أنّ الباحث الذّي كان السبب المباشر في نشأة النحوّ و وضعه من أجل مقاومة اللحّن الذي بدأت مظاهره تبرز مع ظهور الإسلام من عهد النبيّ (ص) الذي نبّه إلى خطورته بعد أن سمع رجلا يلحّن فقال " أرشدوا أخاكم فقد ظّل " [1] ، ثم أخذ هذا الخطر يزداد و يتفاقم لأسباب أبرزها اختلاط العرب بالأعاجم، و اجتماع اللّغات المختلفة، و بفضل هذا الاختلاط الاجتماعي ظهر اللحّن الذي هدّد اللّغة العربية بالفساد.

وإزّاء هذا الخطر الشديد الناشئ عن اللحّن، خشي العلماء أن تسوء قراءة القرآن و تفسد معانيه بسبب اللحّن، فرأوا أنّه لا بد من علم يضع للّغة العربية قوانين و قواعد لضبطها، وتوضيح معانيها خدمة للنصّ القرآني.

1- جميل الشامي، النحو العربي قضاياه و مراحل تطوره، دار للحضارة عز الدين، بيروت، لبنان: 1997 م، ص23.

فقد زعم بعض العلماء أنّ العرب كانوا يتأمّلون مواقع الكلام ، ويعتبر كل مهم ليس استرسالا و لا ترجيما، بل كان عن خبرة بقانون العربية، فالنحوّ قديم فيهم، أبلته الأيام ثمّ جدده الإسلام على يد أبي الأسود الدؤلي بإرشاد الإمام علي كرّم الله وجهه، و من هؤلاء العلماء نجد أحمد بن فارس في أوائل كتابه " الصاحبي " [1] ، بل غلا غلوا شديدا إذ نسب للعرب العاربة لمعرفتهم بمصطلحات النحوّ بتوقيف من قبلهم، و قدّ كان وضعه و نشأته في العراق، لأنه كان على حدود البادية و ملتقى العرب و غيرهم، فكان أكثر بلد ظهر فيه اللحّن ووبائه الداعي إلى وضع النحوّ.

**وضعه عربي محض:**

نشأ النحوّ في العراق صدر الإسلام، ثم تدّرج به التطوّر تماشيا مع سنّة الترقي حتى كملت أبوابه غير مقتبس من لغة أخرى لا في نشأته و لا في تدّرجه، و قد اختلف العلماء في أوّل ما وضع منه على رأّسين: أحدهما أن أوّل ما وضع في أبوابه هو ما وقع اللحّن فيه، ثم استمر الوضع فيما بعده على هذا النمط، و ذلك ما ذهب إليه جمهور علماء النحّاة اعتدادا بالروايات المستفيضة الذي اقترن فيها الوضع باللحّن، و الرأي الآخر أنّ أوّل ما وضع منه كان أقرب إلى متناول الفكر في الاستنباط، لأنّ وضعه كان مبني على أساس استخراج القواعد من الكلام لانتشار اللحّن.[2]

1- المرجع السابق، ص37.
2- محمد الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، دار المعارف ( ج.م.ع ) القاهرة، ط.ح: 1995 م، ص23.

واضعه:

تشير معظم الروايات التاريخية أن الدافع الأوّل لعلم النحوّ العربي أو علم العربية هو أبو الأسود الدّؤلي الذّي أرسي قواعده و حدّ حدوده فقد روى قائلا: " دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فوجدت في يده رقعة، فقلت ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأّملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالفة هذا الحمراء ( الأعاجم ) فأردت أن أضع شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليّ الرقعة و فيه مكتوب الكلام كلّه اسم و فعل و حرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، و الفعل ما أنبأ به، و الحرف ما أفاد معنى، و قال لي أُنح هذا النحوّ وأضف إليه ما وقع إليك، و اعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر و مضمر، و اسم لا ظاهر و لا مضمر، و إنمّا يتفاضل النّاس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر و لا مضمر، وأراد بذلك الاسم المبهم، قال ثم وضعت بابي العطف والنعت، ثم باب التعجب و الاستفهام إلى أن وصلت إلى باب إنّ و أخواتها ما خلا لكنّ، فلما عرضتها على علي عليه السلام أمرني بضم لكّن إليها، إلى غير ذلك، إلى أن حصلت ما فيه الكفاية، قال: ما أحسن هذا النحوّ الذي قد نحوت لذلك سمي النحوّ نحوا "[1]

وهكذا تنسب أكثر الحكايات شيوعا في التراث على أنّ علم النحوّ قد نشأ على يد أبي الأسود الدّؤلي الذي أخذ عن علي بن أبي طالب عليه السلام و بيّن حدوده .

1- المرجع السابق، ص25.

## 2. المذاهب النحوية:

### 1. مدرسة البصرة:

#### أ- نشأتها:

الحديث عن مدرسة البصرة هو الحديث عن النحوّ العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر، فالذي لا شك فيه أنّ النحوّ بصورته المعروفة نشأ بصريا و تطوّر بصريا.

ويكاد الدّارسون يجمعون على أنّ النحوّ العربي نشأ لحفظ القرآن من ( اللحّن )، وهم

يقدّمون في ذلك روايات كثيرة عن أبي الأسود الدؤلي وضعه في النحوّ من أنه نفسه واضع النحوّ، أو أنه أخذه عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين وضع له أبوابا و قال له: أُنح هذا النحّو..... إلى آخر تلك الروايات. غير أن الشيء الوحيد الثابت هو أنّ أبا الأسود وضع ضبط القرآن بالنقط و أنه قال في كتابه " إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فأنقط نقطة فوقه إلى أعلاه، و إن ضممت فمي فانطق نقطة بين يدي الحرف و إن كسّرت فاجعل النقطة من تحت الحرف ".[1]

و كان هذا العمل الخطوة الأولى في عمل النحوّ و بالحقيقة أن أفضل الذي دفع إلى وضع رسم علم النحوّ و هو حركات العلماء إلى اتخاذ خطوات مخلصة تقية سعوا بها إلى المحافظة على النصّ القرآني من أهواء التحريف و أخطاء اللحّن، و بجانب ذلك أن النحوّ

1- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان: 1980 م، ص09.

يبيّن أكثرهم من يتعمق بالعلوم التي تتعلق بالقرآن من القرّاءة و غيرها أي منهم القراء الذين يحفظون أصالة القراءة.

إنّ النحوّ بمعناه الحقيقي طبيعي على لسان كّل متكلم يتلقنه من موضعه، لأن الإنسان يتعلم النحوّ و هو يتعلق بالنطق، إذ بدونه لا يحسن التعبير عن أفكاره، أمّا إذا أراد أنّ يتعلم لسانا غير لسانه، فإنّ قواعد النحّو تسهّل عليه تناوله.

يرجع لهذه المدرسة الفضل في وضع علم النحوّ، وتوطيد أركانه، وتعهده بالعناية حتى استوى على سوقه، و تعددت معالمه التي عرف بها عبر هذه القرون الطويلة.

والراجح لدى كثير من الباحثين أنّ واضع هذا العلم هو أبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة 69 هـ ، و قد ساعده في هذا العمل الجليل بعض تلاميذه الذين يعدون بحق من أعلام المذهب البصري، و من أشهرهم نجد: نصر بن عاصم المتوفى سنة 89 هـ، و عبد الرحمن بن هرمز المتوفى سنة 117 هـ و يحيى بن يعمر المتوفى سنة 139 هـ.

وكان لهؤلاء الرواد عظيم الأثر فيمن خلفهم من أمثال : عيسى بن عمر الثقفي، المتوفى سنة 149 هـ، و أبي عمر و بن العلاء، المتوفى سنة 102 هـ، و أبي الخطاب الملّقب بالأخفش الأكبر المتوفى سنة 177 هـ و يونس بن حبيب المتوفى سنة 182 هـ[1].

1- مصطفى عبد العزيز السنجري، المذاهب النحوية، جامعة الملك عبد العزيز،ط1، جدة: 1986 م ، ص15 ،16 .

أمّا المؤسس الحقيقي لمذهب البصريين فهو الإمام العبقري الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة 174 هـ، و ذلك لما وهبه الله من ذكاء خالق و ملكة مبتكرة، وصبر نادر، ومن ثمّ ساعدته على معرفة أسرار العربية، و إدراك خصائصها، و فهم نظامها، و تركيب أساليبها، و مصداق ذلك ما يقوله عنه أبو سعيد السيرافي في كتابه "أخبار النحويين البصريين "، و أمّا الفراهيدي كانت غايته استخراج مسائل النحوّ و تصحيح القياس فيه، وهو أول من استخرج العروض، و حصر أشعار العرب بها و عمل أول كتاب سمّاه "العين"، الذي يهيأ فيها ضبط اللّغة، وقد كان من الزهّاد في الدنيا، و المنقطعين عن العالم. و قد أفاد علم الخليل الكثير من معاصريه ، و في مقدمتهم تلميذه أبو بشر عمر وبن عثمان الملقب بسيبويه المتوفى سنة 188 هـ، الذي برع في النحوّ حتى لقّب بإمام النحّاة، و من أعظم آثاره كتابه الذّي تمثلت فيه أهمّ أصول المنهج البصري بجانب ما اشتمل عليه من القواعد النحوّية و الأساليب العربية.[1]

وهكذا كان للكتاب أثر كبير فمن أتى بعده من علماء النحوّ، و خاصة من خلفه من أئمة المذهب البصري مثل: أبي علي محمد بن المستنير الملقّب بقطرب، و أبي الحسن سعيد بن مسعدة الملقّب بالاخفش الأوسط، و أبي عمر و الجرمي، و أبي عثمان المازني، أبي العباس المبرّد، و غيرهم من العلماء.

1- الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ، ط1 ،القاهرة: 1904 ، ص72.

**ب-خصائص المنهج البصري:**

أبرز سمات هذا المذهب تتجلى في الدقّة و الحيطة، فقد اشتهر نحّاة البصرة بانتقاء الأساليب الفصيحة، و الشواهد الصحيحة " لقد سمعوا عن العرب كثيرا، و لكنهم لم يقبلوا كلّ ما سمعوا، و لم يعتمدوا على كلّ ما روي لهم، و لم تقوم قواعدهم على الرواية العابرة أو البيت النادر، أو القولة النابية.

فأرادوا أن يضعوا أسّس علم، و أرادوا لهذه الأسّس أن تكون قوّية، فلا بدّ في شواهدها من أن تكون متواترة، أو قريبة من التواتر حتى ترسخ قواعدها فلا تزلزل، و حتى يقوي أساسها فلا يلين.[1]

و من خصائصها هي:

1 – اعتماد البصريون على القياس و جعلوه دليلا يهتدون من خلاله إلى وضع قواعد النحوّ و الصّرف و الصّوت

2 – كان لهم موقف المدافع من القرآن الكريم و قراءاته، و أقاموا على آياته الظواهر الواردة في كلام العرب و أجازوا القواعد التي وردت في لفظه أو في تواتر من قراءاته، مع العلم أنه لم يصدر منهم أي احتجاج أو طعن أو قراءة، سواء كانت قراءته شاذة أو غير شاذة، حسب ما قسّم ابن مجاهد لها، و لم يجد عن ذلك أحد منهم، و كل ما فعلوه أمام بعض القراءات

1- مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المذاهب النحوية، ص17 .

الخارجة أنهم كانوا يخرجونها إمّا بتفسير أو تقدير يتطلبه المعنى و يرجى به ، أمّا بعدها وارد على إحدى لغات العرب التّي لم يبني البصريون عليها أقيستهم لضعفها أو لقلّة المتكلمين بها.

3 – كانت أقيستهم على الكثير المطرّد ممّا ورد في كلام الفصحاء العرب المحتج بلغتهم، وكان رأسى هذه المسموعات القرآن الكريم، و وضعوا للّغات التي يصحّ القياس عليها، أمّا من ناحية الشعر فاحتجّوا بطبقة الشعراء الجاهليين و المخضرمين و متقدمي الإسلاميين.[1]

كانت الصفة الأولى التي يمتاز بها مذهبهم هي الدقّة و الحيطة في اختيار النصوص، فإذا وجدوا بعض النصّوص لا تتفق مع ضوابطهم و قواعدهم لجئوا إلى التأويل و التقدير، والتخريج حتى تظّل قواعدهم سليمة غير مضطربة.

أمّا الصفة الثانية فهي القدرة الفائقة على الاستدلال بالبراهين العقلية والأقيسة المنطقية، و العلل الفلسفية، و يبدو أنّ هذه الظاهرة قد ظهرت عند نحّاة البصرة في وقت مبكّر على يد بعض الروّاد السابقين و يدلّ على ذلك تلك الروايات التي تصرّح بأن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة 117 هـ، هو أوّل من بسّط النحوّ ومدّ القياس، وشرح العلل[2] ، و قد زادت هذه الظاهرة وضوحا عند المتأخرين منهم على نحوّ ما نرى في كتاب المقتضب لأبي العبّاس محمد يزيد المبرد الذي آلت إليه إمامة مذهب البصريين فكان أخر أئمة هذا المذهب.

1 - الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، ص31 .
2 - حضر موسى، محمد حمود، النحو و النحاة، المدارس و الخصائص، لبنان للنشر، بيروت: 2003 ، ص21 .

وقد تهيأت للبصريين عدّة عوامل ساعدتهم على تحقيق هاتين الصفتين و تتمثل هذه العوامل في ثلاثة أمور:

**الأمر الأول:** الموقع الجغرافي لمدينة البصرة، فهي تقع على مشارف البادية فهو موطن الأساليب الفصيحة، و اللّغة السليمة الخالية من شوائب اللّحن و الدخيل.

**الأمر الثاني:** سوق المربد، وهي سوق مشهورة تقع على مقربة من البصرة فقد كان الوافدون من وسط الجزيرة على البصرة يجدون في مشارفها مكانا صالحا لوضع الرحّال.

**الأمر الثالث:** مسجد البصرة، و كانت تعقد فيه حلقات الدّراسة و مجالس القراءة، و الوعظ واللّغة و الكلام.[1]

**2. مدرسة الكوفة:**

**أ- نشأتها:**

سبقت البصرة غيرها من الأقطار الإسلامية في دراسة النحوّ و اللّغة و تدوينها، وجاءت الكوفة بعدها بنحو مائة عام لتأسس مذهبا خاصا يضاهي مذهب البصرة و ينازعه، و نشأة مذهب الكوفة النحوي ليست واضح، فيرى الأستاذ أحمد أمين أنّ أبا جعفر الرؤاسي كان أوّل من ألّف في النحوّ من الكوفيين، و أوّل من أسسّ مدرسة الكوفة و دعّمها تلميذاه الكسائي و الفراء و كانا نظيري سيبويه على رأس المدرسة البصرية، و لكنّ الدكتور مهدي

1- مصطفى عبد العزيز السنجرجي ،المذاهب النحوية، ص21 ،22 .

المخزومي لا يرى هذا الرأي فيقول: " و لا نعلم كوفيا كان نحوّيا بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة قبل الكسائي، فلا معاذ الهراء و لا أبو جعفر الرؤاسي ممن نضعهم في طبقة المؤسسين لهذه المدرسة النحوية الناشئة، و لم نسمع أن أحدا من الكوفيين تخرّج بهما واكتفى بما تلقاه عنهما ،و عرف بنحو خاص استمده منهما لا ينتمي إلى نحو أهل البصرة، والكسائي و الفراء و هما عمادا المدرسة الكوفية إنّما عرف النحوّ الاصطلاحي بدراستهما نحو البصرة و تخرجهما بشيوخ بصريين " [1]. فالكسائي و تلميذه الفراء هما المؤسسان الحقيقيان لهذه المدرسة وقد أخذا نحو البصرة و غيرا فيه، و نهجا في دراستهما منهجا مستقلا سار عليه تلاميذ هذه المدرسة، و هكذا ظّل المذهب الكوفي صاحب الغلبة و النفوذ في بغداد حتى إجتمع فيها أبو العبّاس المبرد، و كان الأوّل رئيس نحّاة الكوفة، و كان الثاني رئيس نحّاة البصرة، فأخذ ثعلب يعمل على دعم المذهب الكوفي، و يستعين على ذلك بأنصاره، و في مقدمتهم أبو بكر بن الأنباري، و أبو بكر سراج، و أبو إسحاق الزجاج، كما أخذ المبرد يحتال ليظهر علمه و أرائه و يكون له أنصارا و أعوانا ، بل استطاع أن يضمّ إلى طلابه بعض أصحاب ثعلب كأبي إسحاق الزجاجّ الذي فارق أستاذه ثعلب، و لازم المبرد، و كذلك فعل أبو علي الدينوري، و كان ثعلب يعاتب عليه لأنه تزّوج ابنته، و يقول له: " إذا رآك الناس تمضي إلى هذا الرجّل، و تقرأ عليه يقولون ماذا ؟ " و لكن أبا علي

1- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، شركة و مطبعة مصطفى، ط2 ،مصر: 1908م ،ص88 .

الدينوري لم يلتفت إلى قوله، و ظلّ يمضي إلى مجلس المبرد دون أن يعير اهتماما لكلام ثعلب[1] .

وعلى ذلك ظلّ لهيب المنافسة بين المذهبين مشتعلا حتى نشأ جيل من الدارسين في النصّف الثالث للهجري، فأخذوا عن علماء هذين المذهبين و أفادوا من دراسة هذين المنهجين ثم ظهر على أيديهم مذهب جديد يستمد أصوله و صوره من المذهبين السابقين.[2]

وقد عرف هذا المذهب بمذهب البغداديين و يمكننا أن نقول أن الأحوال قد تهيأت لازدهار هذا المذهب، فإن رجال الدولة، و على رأسهم الخلفاء، قد وجدت لديهم الرغبة الأكيدة لنبذ الأفكار العدائية، و الاعتماد في مسائل النحوّ على أصلح أراء المدرستين، فنمّت هذه الحركة و ترعرعت، و هكذا أصبحت لها سماتها الخاصة.

**ب-خصائص المنهج الكوفي:**

شادت البصرة صرح النحوّ و رفعت أركانه، بينما كانت الكوفة مشغولة بقراءات الذكر الحكيم و رواية الشعر و الأخبار، فقد نشأت في الكوفة دراسة لعلوم العربية و تأخر ظهورها قرنا من الزمان، فكانت الكوفة مركزا لدراسات لكثيرة من القدماء و المحدثين و منافسين للبصرة في هذا العلم مع تفرعه منه و اعتماده عليه، فمن خصائص النحو الكوفي:

1- القفطي، أنباه الرواة، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار الفكر العربي،ط1،القاهرة :1986م،ج2،ص276.
2- عبد الراجحي، المذاهب النحوية، ص72.

1 –كان الكوفيون يعتدون بالمثال الواحد و يعمّمون الظاهرة الفردية، و يقيسون عليها، بينما كان البصري يبني قاعدته على الأغلب الشائع و يرمي ما وراءه من الشاذ النادر، وكان الكوفيون يعتمدون على من كان يجاور مصرهم من العرب الذين فسدت لغتهم، و لا يتصلّبون في أمر الرواية و لذلك تجدهم يعتمدون اعتمادا كبيرا على ما يسمعون من العرب من غير تمحيص كبير، و لم يكن البصريون ينحون هذا المنحى، لأنهم كانوا يتحرجون في أخذ كلام العرب فيشكّكون في الأمثلة النادرة و يحملونها على الشذوذ.[1]

2 – نشأت الدراسات اللّغوية و النحوّية و الصّرفية فيها قبل معظم الأقطار الإسلامية بعد نشوء العلوم الدينية و تطورها و انتشارها على أيدي قراء القرآن الدّارسين لقراءاته و علومه فقد اهتمت الكوفة بالعلوم الدينية منذ تأسيسها.

3 – تكوّنت في الكوفة نوعان من الدراسة: الأولى لإقراء القرآن و البحث في علومه واشتهر من علمائه يحيى بن وثاب، و حمزة و سليمان الأعمش، و عاصم بن أبي النجود، والزيات، و الكسائي، الثانية: دراسات تخصصت بالتشريع و برز من رجاله أبو حنيفة النعمان الذي اشتهرت مدرسته، و كان زعيمها عبد الله بن مسعود الذي اتبع منهج عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– في الاجتهاد بالرأي في الشريعة.

4 – الاهتمام الواسع برواية الشعر و كان نتيجة القبائل العربية في الكوفة و التي مثلت الطبقة العليا فيها، فاهتموا برواية الشعر و تدوينه للتغني بمفاخر الآباء و الأجداد وللمناظرة

1- خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، مكتبة النهضة، ط1، بغداد: 1986 م ، ص 297

و المساجلة فيما بينها، فساهموا نتيجة اهتمام بالشعر في حفاة على هذا التراث الضخم من أشعار العرب و تنميته، إذ أصبح هذا عمدة الدرس النحوّي و اللّغوي[1].

5 – وضع مصطلحات جديدة لبعض أبواب النحوّ و الصّرف و مسائلها على يد القرّاء و قد رأى أنّها أقرب دلالة على الموضوع أو الظاهرة من مصطلحات البصريين، من ذلك تسميتهم ( التمييز) التفسير و التبيين، الصفة ( النعت)، (المتصرف) ما يجري ، و( الجرّ ) الخفض والإضافة، ( النفي ) الجحد، رغم أنّ هذه الألفاظ استخلصوها من عبارات سيبويه و ألفاظه .

**ج–مصادر النحو الكوفي :**

1– تلقى رؤساء أهل الكوفة الآراء اللّغوية المختلفة عن شيوخ المدرسة البصرية مثلا الخليل و يونس بن حبيب، و درس بعضهم كتاب سيبويه على نحّاة بصريين كالكسائي الّذي قرأ كتابه ونجده أيضا درس على الأخفش و الفراء الذي وقف عليه واحتفظ لنفسه نسخة منه، كما أهدى الجاحظ نسخة من الكتاب إلى محمد بن عبد المالك الزيات، و كانت بخط الفراء ومراجعة للكسائي، فكلّ هؤلاء الكوفيين أخذوا الآراء البصرية إمّا بمشافهة الشيوخ أو بالاطلاع على كتبهم وآرائهم واستفادوا من هذه الآراء وجعلوها أساسا لبناء مذهبهم النحوّي، فكانت الآراء البصرية نقطة ارتكاز للمذهب الكوفي.

1 - حضر موسى محمد حمود، النحوّ و النحّاة، المدارس و الخصائص، ص 252 ،253.

2- لغات الأعراب الذين أخذ عنهم البصريون وهم سكّان البراري و من لم يخالط الأعاجم من سكان الصحاري و المدن البعيدة على العجمة و التّي بقي سكّانها يحتفظون بعروبتهم ولهجتهم الأصلية[1].

3-الشعر العربي نجد قد ذكّرنا عند كلامنا على شواهد البصريين من الشعر أنّهم توقفوا في الاحتجاج عند شعر الطبقتين الأولي و الثانية وذكّرنا الرواية التي تقول أنّ سيبويه استشهد بشعر بشار خوفا منه و كان آخر من يحتجّ به عند البصريين إبراهيم بن هرمة المتوفي في النصف الثاني من الهجرة[2].

أمّا الكوفيون فقد جعلوا الشعر جاهليا و مخضرما و إسلاميا ويمثل مصدرا من مصادر دراستهم، والأساس الذّي بنوا عليه الكثير من قواعدهم، و كانت لهم عناية شديدة بالنوادر فكانوا يحفظونها ويروّونها.

4- لم يكن البصريون يستشهدون بالقراءات أو يعتبرونها أساسا في ضبط قواعدهم أصولهم، وكانوا كثيرا ما يخطئون القّراء كابن عامر و حمزة و نافع، لأنّهم يخالفون قواعدهم التي قعدوها بعد التشديد في الرواية و النقل، أمّا الكوفيون فكانوا يعتبرون القراءات من المصادر المّهمة في دراستهم النحوّية و اللّغوية، و كانوا يسمعون القراءة و يجيزونها ويقيسون عليها.

1 - خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي ص 293 ،297 .
2 - السيوطي، الإقتراح في أصول النحو، تح :عبد الحكيم عطية، دار البيروني،ط2، 2006 م، ص 26 .

5 – أمّا الحديث الشريف فلا يستشهد به الكوفيين و لا يحتجّون به في إثبات القاعدة، و قد سار على هذا النهج نحّاتهم الأوائل كالكسائي و الفراء و علي بن المبارك الأحمر و هشام الضرير[1].

6 – يعدّ الكسائي و تلميذه الفراء النحّويان اللّذين رسما صورته و وضعا أسسه و أصوله، وجعلا له خواصا استقل بها عن النحّو البصري، مرتبين لمقدماته، و مدققين في قواعده ومتخذين له الأسباب التّي ترفع بنيانه، فقد وضع الكسائي أقيسة تخالف التي وضعها البصريون وفق حدود خاصة و شروط معينة في القبائل التّي يأخذ عنها و في المكان الذي يسمع من سكانه، و في الزمان الّذي يقف عنده الاحتجاج و ينتهي به وضع القواعد والأقيسة، يضاف إلى ذلك كلّه إتباع الكسائي مبدأ القياس على كلّ مسموع و من أيّ قبيلة كان و في أي بيئة من البوادي و من حواضر الكوفة و بغداد[2].

امتازت المدرسة الكوفية بطوابع ثلاث أرساها الفراء إمام المدرسة الكوفية بحقّ وهي ذات طابع الاتساع في الرواية و طابع الاتساع في القياس و طابع الاتساع في المخالفة في بعض المصطلحات النحوّية و ما يتصل بها من عوامل.

1 - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 251 .
2 - القفطي، إنباه الرواة، ج2 ، ص 267 .

## 3. مدرسة بغداد:

### أ- نشأتها

نشأ هذا المذهب حين جمعت بغداد بين طائفة من أئمّة الكوفيين و البصريين، فقد استطاعت ببريقها الجذاب و رفاهية الحياة فيها أنّ تجذب إليها هؤلاء الأئمّة، و كان الكوفيون أسبق إليها، فقد رحل إليها الكسائي ليذيع فيها علمه و آرائه، فقرّبه الخليفة المهدي إليه و جعله في حاشية ابنه الرشيد، و حين آلت الخلافة للرشيد و ندبه للتأديب ، و لديه الأمين و المأمون، و لمّا مرض الكسائي و تقدمت به السّن طلب الرشيد منه أن يختار من يخالفه في تأديب أولاده فاختار من أصحابه علي بن المبارك الأحمر، و هكذا استطاع الكسائي أن يمكّن المذهب الكوفي في بغداد[1] ، و حصلت في المناظرات التي عقدت في مجالسهم و بين سيبويه إمام أهل البصرة في النحوّ، و بينه و بين الأصمعي و أبي محمد اليزيدي، و تدخلّت في اغتصاب الفوز له في أكثر المسائل التي طرحت على بساط البحث بينه وبين مناظريه[2].

### ب- خصائص المنهج البغدادي:

نشأ المذهب البغدادي كما علمنا على يّد طائفة من الدّارسين الذين أخذوا من علماء المذهب البصري، كما أخذوا عن علماء المذهب الكوفي، و لذلك يمكننا أن نقول أنّ أهم

1- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 101 .
2- مرجع نفسه، ص 101.

سمات هذا المذهب أنه يقوم على الاختيار و الانتخاب من أراء المذهبين السابقين، فكان نحّاة المذهب البغدادي يعتنون بالتعمق في دراسة هذين المذهبين، و يحاولون من خلال ذلك أن ينفذوا إلى كثير من الآراء التي تعلوها سمة من الجدّة و الابتكار.

و كان للبصريين آراء نحوّية و صّرفية، و قد تبعتهم الكوفيون في الأخذ منهم و كانت لهم أراء مغايرة، و في بعض الأحيان استنبطوا لهم أراء جديدة خاصة بهم، و جاء البغداديون فاتبعوا نهجا جديدا في دراستهم و مصنفاتهم النحوّية.

1 – الانتخاب من آراء المدرستين ( الكوفة و البصرة ) فقد كان أوائل هؤلاء النحّاة قد تتلمذوا على يدي المبرد و الثعلب، فنشأ كما يقول شوقي ضيف [1]: " جيل من النحّاة يحمل آراء مدرستيهما و يعني بالتعمّق في مصنفات أصحابها و النفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوّية الجديدة".

2 – كانت في كثير من الأحيان تغلب على بعض النحّاة البغداديين النزعة الكوفية، وبعضهم الأخرى كانت تغلب عليهم النزعة البصرية، فكان من يميل إلى البصريين يأخذ بآرائهم كحجّة ثابتة، و من يميل إلى الكوفيين ينزع إلى آرائهم و يعتمدها كحجّة دافعة ناهيك عن فتحهم لآراء جديدة .

1- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط7،القاهرة، ص 205 .

3 – تسّربت الثقافة إلى بغداد عن طريق علماء الكوفة و أصحاب اللّغة و النحّو فيها، وشيوع النحوّ الكوفي بمنهجه و أصوله على يد الكسائي ثم الفراء و بعدهما ثعلب الذي بقي في بغداد زمنا يدرس نحوّهما.

4 – اشتداد المنافسة في بغداد بين أنصار المذهبين. و إتباعهما ممثلين في عالمين من أعلامهما عدا اللذين انتهت إليهما رئاسة الدرس النحوي و هما المبرد والثعلب.

5 – استعمال أسلوب تقسيم الموضوع إلى أجزائه و أحواله و أنواعه، ثم حدّ كل جزء منها بما يميزه من الأجزاء أو الأنواع الأخرى، ثم البدء بالاستدلال عليها و الاحتجاج لها والتعليل لما هو محتاج لذلك[1] .

6 – تأثر بعض البغداديين بألفاظ أهل المنطقة و علم الفلسفة و مصطلحاتهم، فاستخدموها في كتبهم اللّغوية و النحوّية كالعرض، و الجوهر، و العلّة و علّة العلّة و الدليل و الحجّة وإلى غير ذلك.

7 – الاهتمام بالفصيح من المسموع و التثبت منه، و خير مثال على ذلك كتاب ابن جني ( الخصائص )، كما اهتمّ بعضهم بالأمثلة الموضوعة للتدريب على مسائل النحوّ و الصّرف و بعضهم اهتمّ بالموضوعات الصّرفية و الصوتية.

1- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمر، ط3، الأردن: 2001 ، ، ص 243 .

8 – لا تجد الدّارسين البغداديين يتابعون مذهبا من المذهبين متابعة خالصة، و إنّما اختاروا ما يرون صحّته، و يقولون برأي ثالث لم يقال به أحدهما، مع زيادة في التعلّيل و التحليل والتأويل و الحجاج و الاستدلال.

**4 – المدرسة الأندلسية:**

**أ- نشأتها**

بعد أنّ استقرت الحياة العربية في الأندلس قبيل منتصف القرن الثاني الهجري، ظهر جيل من المؤدبين فأخذوا يعلمّون للناشئة من اللّغة العربية بمدارسة نصوصها الأدبية، وكانت لهم عناية خاصة بقراءة القرآن، و الحرص على سلامته من اللحّن، فقد كان أكثر هؤلاء المؤدبين من المشتغلين بدراسة القراءات القرآنية بعد أن رحلوا إلى المشرق، و أخذوا هذه الدراسة عن مشاهير القرّاء، ثم رجعوا إلى بلادهم لنشرها و تعويد الناشئين على نطقها[1]، و نذكر على سبيل المثال من المؤدبين الغازي بن قيس الذي كان ملتزما للتأديب بقرطبة أيام دخول عبد الرحمن بن معاوية المعروف بالداخل، و قد رحل إلى المشرق و شهد تأليف مالك للموطأ و أدرك نافع بن نعيم مقرئ أهل المدينة و أحد القرّاء السبعة و قرأ عليه، ونقل قراءته إلى الأندلس فأقرأ بها في قرطبة[2].

1- مصطفى عبد العزيز، المذاهب النحوّية، ص 67 .
2- الزبيدي، طبقات النحوّيين و اللّغويين، ص 254 .

وكذلك نجد أبو عبد الله محمد بن عبد الله الّذي كان قد رحل أيضا إلى المشرق ولقي عثمان بن سعيد المصري المعروف بورش الّذي أخذ عنه قراءته و نقلها إلى الأندلس.

ثم أخذت الدراسات النحوّية تظهر وكانت في بداية أمرها متأثّرة بمذهب الكوفيين، ويعود ذلك إلى أنّ أقدم نحّاة الأندلس و هو جودي بن عثمان المتوفى سنة 198 هـ كان قد رحل إلى المشرق، و لقي الكسائي و الفراء و غيرهما، و عند عودته إلى الأندلس حمل معه كتاب الكسائي و أخذ يدّرسه إلى طلابه، ثم تتابعت رحلة الأندلسيين إلى المشرق فينهلون من منابعه و يتابعون نشاطه العلمي، و من ثمّ رأينا منهم من ينشط لدراسة مذهب البصريين مثل محمد بن موسى الأندلسي الذي رحل إلى المشرق، فأخذ بمصر عن أبي علي الدينوري كتاب سيبويه و أنسخه كما لقي المازني بالبصرة و أخذ عنه ثم عاد إلى الأندلس و معه كتاب سيبويه و قد رجع بعض الباحثين أنّه أوّل من أدخل هذا الكتاب بلاد الأندلس، وكانت وفاته بقرطبة سنة 307 هـ[1].

ويرجع الفضل في نشأة هذه الرحلة العلمية إلى ولاة الأندلس في هذه الفترة، فهم من بني أمية الذين عرفوا بعروبتهم الخالصة، و حرصهم على اللّغة العربية، و مناصرة العلم والعلماء، و لم يقف تشجيعهم على حّث العلماء على الرحلة و الدراسة و التأليف فحسب، وإنّما تتمثل أيضا في حسن استقبال علماء المشرق، فقد وفد كثير من المشارقة إلى الأندلس ليسهموا في هذه النهضة العلمية، فاستقبلهم أهل الأندلس أحسن استقبال و من خير الأمثلة

1- حضر موسى محمد محمود، النحو و النحاة، ص 193 .

على ذلك ما حدث لأبي علي القالي البغدادي، فقد رحل إلى الأندلس فأشرف على رعايته الحكم المستنصر ولي عهد أمير المؤمنين عبد الرحمن الناصر، و ظلّ موضع الإكرام حتى توفي بقرطبة سنة 356 هـ ، و قد شارك في هذه الحركة الأدبية كما بذل جهودا موّفقة في النهوض بعلم النحوّ و اللّغة إذ عكف على قراءة ما حمله معه إلى الأندلس من ذخائر الأدب و اللّغة و النحوّ و كان مما حمله معه كتاب سيبويه، و من ثمّ كان يميل في آراءه إلى المذهب البصري، و قد أملى كتابه "الامالي" على طلّابه بجامع قرطبة، و يعّد هذا الكتاب في مقدمة كتب الأدب العربي، و قد اشتمل على بعض البحوث اللّغوية والنحوّية والصّرفية مثل مطلب في الكلمات التي تتعاقب فيها الفاء و التاء، و ما يقلب من حروف المضاف إلى الياء و غيرها، و من مؤلفاته القيّمة كتاب "المقصور و الممدود"، و قد صرّح في مقدمته بأنه ظل بعلمه في المشرق لأنه لم يرى أحدا في الأدب راغبا، و أخذ يمتدح الحكم الّذي هيأ له التكّرمة و شجعه على التأليف والتصنيف [1]، و قد ظهر في هذه الفترة كثير من العلماء الّذين يناصرون المذهب البصري بجانب ما كانوا يناصرون المذهب الكوفي، و تمثلت مناصرة المذهب البصري بصورة واضحة في العناية بكتاب سيبويه والعكوف على دارسته كما كان يفعل أحمد بن يوسف بن حجاج بن عمير، و محمد بن يحيى الرباحي [2]، و هكذا ظلّ يواصل جهوده مع طلابه حتى نهج له سبيل النظرو أعلمهم

1- الزبيدي، طبقات النحوّيين و اللّغويين، ص 80 ، 83 .
2- مصطفى عبد العزيز السرنجي، المذاهب النحوّية، ص 82 .

بما عليه أهل هذا الشأن في الشرق من استقصاء الفنّ بوجوهه و استيفائه على حدوده وذ ؤذ وأنهم بذلك استحقوا اسم الرئاسة.

وقد أفاد من هؤلاء الأئمة كثير من الدارسين الذين تتلمذوا على أيديهم و من ثمّ نبغوا في علم النحوّ، و أتقنوا مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين و كان من أشهرهم أبو بكر بن القوطية و الزبيدي.

وحينما أتي القرن السادس الهجري ظهرت الدراسات النحوّية في الأندلس و التي بلغت الغاية، وأصبح المذهب الأندلسي بسماته الخاصة، و طابعه الّذي يمتاز به، و من ثمّ نرى بعض الباحثين يقرّون أنّ قمّة النضج للنحوّ الأندلسي قد تحققت في القرنين السادس السابع الهجري، فقد ظهر عندهم في هذه الطائفة من أئمّة النحوّ الّذين أفادوا من الأجيال السابقة، و انتفعوا بدراسة مذاهب النحويين وهم بصريين وكوفيين وبغداديين، و من ثم أثروا الدراسات النحوّية بمؤلفاتهم الكثيرة، و آرائهم القيمة، و وطدوا دعائم المذهب الأندلسي، و أصبح في عداد المذاهب النحوية[1].

وإذا رجعنا إلى تاريخ نحّاة الأندلس نجد هذه الحقبة التي تمثلت في القرنين السادس والسابع، و قد زخرت طائفة عظيمة من أئمّة النحوّ الأندلسي نذكر منه السيد البطليوسي، ابن الباذش، و هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، وسليمان بن محمد بن

1- الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، ص 260 .

الطراوة، و قد لمعت أسماء هؤلاء الأئمّة في عهد المرابطين، و حينما آل الحكم إلى الموحدين فظهر جيل آخر من العلماء الّذين دعموا المذهب الأندلسي بغزارة علمهم.

على أن هذه الثورة لم تجد قبولا لدى كثير من نحّاة عصره، و من ثم تصدى بعضهم لمقاومتها، و الرّد عليها على نحو ما فعل أبو الحسن علي بن محمد الاشبيلي.

ومن الأئمّة الذين ظهروا في هذه الحقبة أيضا أبو موسى عيسى الجازولي و منهم أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلوبيني الذي تربّع على عرش النحو في اشبيلية و في النصف الأول من القرن السابع الهجري، و ظلّ مشتغلا بتدريسه زهاء ستين عاما و كانت وفاته سنة 646 هـ، وقد نبع على يديه عدد كبير من الأئمة و منهم ابن عصفور و ابن مالك صاحب الشهرة الذائعة بجهوده الموفقة، و مؤلفاته الكثيرة، و ابن الصائغ[1].

وقد كان لتوالي المحن على بلاد الأندلس في القرن السابع و ما بعده أثره في هجرة العلماء إلى المشرق، ثم تفاقم الخطب لتفاقم الخلاف بين الحكام فأخذت حواضر الأندلس تسقط في يد الفرنجة الواحدة تلو الأخرى حتى سقطت أخر هذه الحواضر، و هي غرناطة على يد فرديناند سنة 897 هـ.

1- المرجع السابق، ص 84 .

**ب-خصائص المنهج الأندلسي:**

نشأت في الأندلس طبقة من المؤدبين قاموا بتعليم الأبناء مبادئ العربية عن طريق مدارس النصّوص و الأشعار، و يدفعهم إلى ذلك حرصهم على الحفاظ على القرآن الكريم وسلامة لغته و تلاوته، و رحلوا إلى مختلف الأقطار خارج الأندلس، فيتلقون هذه القراءات ويعودون إلى موطنهم محملين بأزواد الثقافة و الفنون النحوّية و الصّرفية، و كان لهذا النحوّ الأندلسي منها:

1 – تأخّر العناية بالنحوّ البصري و صبّ الاهتمام على النحوّ الكوفي فاقتدي بنحويها جودي بن عثمان الذّي رحل إلى المشرق و تتلمذ على الكسائي و الفراء.

2 – تثقيف البعض منهم بالفلسفة و المنطق و الكلام، و معاناة بعضهم إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل و تقريب المعاني لهم في ذلك.

3 – قيام نهضة لغوية نحوّية خصبة على يدّ القالي، و دارسة ما حمله من ذخائر اللّغة والشعر و النحوّ في المشرق.

4 – مخالفة نحّاة الأندلس لمعظم النحّاة السابقين من بصريين و كوفيين و بغداديين، وانتهاجهم نهج البغداديين في اختيار أراء الكوفيين و البصريين، و الخلوص إلى أراء جديدة

و أشهر من نهج إلى ذلك الأعلم الشنتمري، كما أنه لا يكتفي في الأحكام [1] النحوّية بالعلل الأولى بل كان يطلب علّة ثانية للحكم.

5 – الإسهام في تحرير بعض مباحث النحوّ وأبوابه و مصطلحاته و تذليل مشاكله وصعوباته كما فعل ابن مالك الذّي كان رائد السمّاع فهو لا يدلي بحكم دون سماع يسنده، وكان ابن مالك يذكر الشواذ و لا يقيس عليها مثل الكوفيين، و لا يؤوّلها مثل البصريين، مع تذليله لمشاكل النحوّ و صعوباته، و ربما كان أبو حيان أهمّ من خلفوه من الأندلسيين،و هو شديد العصبية لسيبويه و البصريين.

**5. مدرسة مصر و الشام:**

**أ- نشأتها**

فتح العرب مصر والشام و انتشروا في أرجاء هذين الإقليمين ينشرون دينهم الجديد و يبثون لغتهم و ثقافتهم، و بعد أن استقروا في مصر أنشئوا لهم دراسة دينية منظّمة كان مقرّها جامع عمرو بن العاص، و أقوى شأن هذه الدراسة و اتسع نطاقها حتى أخرّجت أعلاما من المجتهدين في الحديث و التفسير و القرآن و الفقه و التاريخ، و كان هؤلاء الرجال نواة لأوّل مدرسة نحوّية و لّغوية.

1- حضر موسى محمد محمود، النحو و النحاة، ص 256 .

ومن نحّاة هذه المدرسة نجد عبد الرحمن بن هرمز و الأزدي عبد الرحمن بن عمر، وعثمان بن سعيد المصري، و الهيثم بن عدي الطائي، وقد شدّ بعض النحّاة المصريين الرحال على العراق، و كانت أوّل بعثة مصرية متجهة إلى البصرة وهي البعثة الممثلة في شخص الوليد بن محمد التميمي المصادري المشهور بولاد.

يقول الزبيدي عنه :" و لم يكن بمصر كبير شيء من كتب النحوّ و اللّغة و قبله ، وقد اتصل بالخليل و سمع منه و لازمه، و كان يعاصره محمود بن حسان، و أبو الأعز الذّي أخذ الكسائي، و لقيه قوم الأندلس و حملوا عنه و ذلك سنة سبع وعشرين و مائتين"[1].

وكما كان المصريون يرحلون إلى العراق، و أين نجدهم يأتون مصر ليدرسوا فيها وينشروا النحوّ، و من النحوّيين الذين زاروا مصر و نشروا عملهم فيها و أحدثوا مع علمائها نهضة علمية و هم أبو إسحاق البغدادي النحوّي و بن علي الهاشمي الحسيني، و كان كتاب سيبويه أوّل كتاب نحوّي يدخل مصر، و لذلك اتجه النحّاة الأوائل إلى المذهب البصري يؤلفون فيه، و قد رحل ابن ولاد إلى بغداد و أخذ النحّو عن الزجاجي و عاد إلى مصر وألّف كتاب " انتصار سيبويه على المبرد " و كتاب " المقصور و الممدود" ، و نبغ من النحّاة في أوّل هذا العصر كل من أبو جعفر النحاس الّذي درس النحوّ في العراق على الأخفش الصغير و المبرد و الزجاجي، وكان زميلا لابن ولاد في الدراسة بالعراق و في التدريس

1- الزبيدي، طبقات النحوّيين و اللّغويين، ص 233 .

بمصر، و كان لهذين الرجلين الفضل الكبير في اطراد نمّو الدراسات اللّغوية و النحوّية بمصر، و قد تلقى العلم عليها كثير من المصريين[1].

وكان من أشهر نحّاة العصريين الطولوني و الأخشيدي عدا ابن ولاد و أبو جعفر النحاس و الدينوري.

ولمّا فتح الفاطميون مصر سنة 307 هـ لنشر دعوتهم و بثّ فكرتهم و إقامة دولتهم شجعوا العلم و العلماء لينافسوا بغداد، و قد ظهر في عهد الدولة الفاطمية نحاة كثيرون منهم بن جعفر التميمي، و أبو طاهر النحوّي، و أبو جعفر الفضل، وقد اختتم العصر الفاطمي بإمام كبير من أئمّة النحوّ في مصر و هو المقدسي المصري و كان يلقّب بأبي النحاة.

واهتمّ بنو أيوب بالنحوّ، و كانت الحركة النحوّية في عهدهم نصب عيون الخلفاء والحكام و أولى الأمر، و قد تميز إقليم الشام عن إقليم مصر في هذه الفترة بظهور مدارس خاصة للنحوّ التي تعتني بدراسته و تهتم ببحوثه و مسائله، و يعود الفضل في ذلك على الملك المعظم عيسى فقد عزّ عليه أن يجد مدارس للفقه و الحديث على حين لا توجد مدارس خاصة للنحوّ، فأنشأ مدرستين للتخصص في الدراسات النحوّية أحدهما في القدس وكان يدرس فيها كتاب سيبويه و المدرسة الثانية العادلية بدمشق، و سار المماليك البصرية

1- السيوطي، بغية الوعاة، ص 129 .

على خطى الأيوبيين في الاهتمام بالنحوّ فشجعوا العلماء و قربوهم [1]، و من أشهر الدولتين الأيوبية و المملوكية .

و قد رحل إلى مصر و الشام مجموعة من النحّاة كان على رأسهم ابن مالك صاحب الألفية المشهورة و أبو حيان النحوّي، و قد أثّر هذان الرجلان في اتجاه النحوّ العربي نحو التبويب الدقيق و تسهيل القواعد الأصول و تيسيرها.

فإذن مدرسة مصر و الشام هي مدرسة كانت تعتمد أوّل الأمر اعتمادا كبيرا على مدرسة البصرة، ثم سلكت على يدي أبي علي الدينوري، و أبي جعفر النحاس مسلك البغداديين و سارت على نهجهم في المزج بين المذهبين، و قد اتضح هذا وضوحا كبيرا في كتب ابن مالك الذي كان اختياريا في النحوّ، و قد لقي مذهبه صدى كبيرا في نفوس أهل مصر والشام فساروا عليه كابن هاشم الأنصاري.[2]

**ب-خصائص المنهج المصري:**

لا تختلف المدرسة المصرية عن المدرسة الأندلسية في كونها أن نحّاتها قد رحلوا إلى المشرق و تأدبوا على شيوخها و إعتوا بضبط القرآن الكريم و قراءاته و دأبوا إلى تعليم الشباب في الفسطاط و الإسكندرية مبادئ العربية حتى إتقانهم تلاوة القرآن الكريم، و من خصائصها:

1- الزبيدي، طبقات النحوّيين و اللّغويين، ص 233 .
2- خديجة الحديثي، أبو حيان النحوّي، ص 367 .

1 – اتصال الدراسات النحوّية المصرية في زمن مبكّر بإمامي المدرستين الكوفية والبصرية، فقد اتصل من حمل راية النحوّ في مصر ولاد بن محمد التميمي بالخليل بن أحمد الفراهيدي، كما اتصل ابو الحسن الأعز بالكسائي.

2 – التحام النحوّ المصري بنحوّ المدرسة البغدادية مع نشأتها المبكّرة مع ازدهاره وتنشيطه في عصر المماليك و جني ثماره، على يد النابهين من نحاتهم أمثال: بهاء الدين بن النحاس المتوفى سنة 698 هـ.[1]

3 – النشاط الملحوظ لواضعي الشروط و الحواشي منذ عصر ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري المصري و قد استمر هذا النشاط حتى في العصر العثماني وتكاثرت الشروح و الحواشي، و كان من أشهر واضعي الشروح و الحواشي، الشنواني والدنوشري و الشيخ ياسين و غيرهم.

4 – تخير نحّاتهم للآراء النحوّية التي تستقيم حججهم و براهينهم، كما فعل السيوطي الذّي اختار لنفسه من مذاهب النحوّيين ما يتجّه عنده تعليله و ما يراه أكثر صوابا، و في بعض الأحيان قد يشنف لنفسه بعض الآراء الجديدة، و قد كان السيوطي ألمع نحّاة مصر بعد ابن هاشم الذي له في النحوّ مصنفات مختلفة، منها ما يتناول أصوله مثل الكتاب " الاقتراح "

1- حضر موسى، النحوّ و النحّاة، المدارس و الخصائص، ص 256 .

و"الانباه و النظائر" ، و منها ما يتناول قواعده مثل ( همع الهوامع )، و هو موسوعة جامعة لأراء النحّاة في المدارس السالفة على مرّ الأجيال و العصور[1].

وخلاصة القول أن مصر و الشام عكفت على النحوّ العربي تدرسه و المقارن بين الآراء المختلفة و ترجع بعضها على البعض الأخر أو تعلّق عليها بالشرح و التدريس، و أنّ مدرسة مصر و الشام هي التي حفظت لنا النحوّ العربي و نقلته عبر الأجيال.

1- المرجع السابق، ص 257 .

## II. إسهام ابن مالك في علم النحوّ

### 1 –منهج ابن مالك:

### أ– التجديد في منهج التأليف

يعتبر منهج ابن مالك في التأليف منهجا دراسيا تعليميا، يعتمد أكثر على المناسبة والاستطراد و ارتباط اللاّحق بالسابق، و أنّ أوّل ما يظهر في سمات هذا المذهب هو ميل ابن مالك إلى التجديد في منهج التأليف، و يمكن أنّ نلمس هذا النوع من التجديد بمقارنة منهج كتاب " التسهيل " الذّي يمثّل خلاصة لدراسة ابن مالك النحوّية لكتاب سيبويه و " مفصل " الزمخشري و " كافية " ابن الحاجب، و هذه الثلاثة الأخيرة هي أهمّ و أشهر كتب النحوّ السابقة بحيث اعتمد صاحب الكتاب على تقسيم النحوّ إلى أبواب، و وافق الزمخشري عند تقسيمه إلى فصول، و قد سار ابن الحاجب على نهج صاحب المفصل في التقسيم العام دون اهتمام بتبويب أو تفصيل، بينما جاء ابن مالك فنظّم رؤوس المسائل في أبواب و فروعها في فصول، ممّا يعدّ من أهمّ وأحدث مناهج التقسيم في التأليف [1].

ولا يقف أمر اجتهاده في هذا الجانب عند التبّويب و التفصيل، بل نلاحظ الطرافة والتجديد و الابتكار في منهج ترتيبه لأبواب النحوّ و فصوله، و هو يعتبر منهج تعليمي، فقد يمثّل الصورة الواضحة لمنهج المعلّم الذي أتّقن فنه و أحاط بمجمل تفصيلاته، و مختلف

1- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1 ، ص 32 .

خصائصه فوضعه في قالب ممنهج دقيق، و من عادة ابن مالك إذا أراد أنّ يتناول باب من أبواب النحوّ يقوم بذكر الخصائص و الأحكام المتعلقة بذلك الباب الذي جاد به إلى هذا الصنيع، و رغبته في عدم اختلاط الأبواب و المسائل بعضها البعض، فيسهّل على المتعلّم الإلمام بها حفظا و ضبطا، و طريقة ابن مالك هذه في تقسيم الأبواب أدقّ من طريقة ابن معطي، فكان هذا الأخير يدمج المسائل الكثيرة تحت باب واحد.

**ب – النظم العلمي للفنون:**

إنّ ابن مالك إمام العربية غير مدافع، فهو صاحب التاريخ الطويل في هذا الميدان، إذ تبلغ عدة أبيات التي نظمها في علوم العربية، أكثر من عشرة ألاف بيت في النحوّ واللّغة والقراءات، و من ثبت مؤلفاته التي بنا، يتبين أنّ المنظوم منها يبلغ خمسة عشر مصنف منها ثلاثة في النحوّ و هي الكافية في نحوّ ثلاثة ألاف بيت، و الألفية في نحوّ ألف بيت، و عشر مؤلفات في اللّغة، منها نجد إكمال الإعلام بمثلث الكلام، و في القراءات نجد منظومتين كبيرتين و هما اللّامية و المالكية، و منظومات صغيرة في الخيل السباق، وأسماء النصب و الألغاز.[1]

1- عزمي محمد عيال سليمان، منهج ابن مالك في وضع الألفية، مجلّة مجمع اللّغة العربية، الأردن: 2014، ع: 89، ص 210.

**ج– التيسير والتسهيل و التلخيص في عرض قضايا النحوّ:**

إنّ نظم ابن مالك نظم علمي، يتميز بالسلاسة و العذوبة و الرقّة و الصفاء حتى يبلغ في بعض الأحيان إلى الشعر العاطفي، و قد بلغ في هذا اللّون من التصنيف درجة لم يسبقه إليها سابق و بل و لم يلحقه فيها لاحقا، و قد كان هدفه الأوّل من هذه المنظومات تيسير النحوّ و الصّرف و اللّغة و القراءات على الدارسين و طلاّب العلم.

**1–اختيار الأسهل و الأبعد عن التكلف من الآراء و الاتجاهات**

فلقد كان ابن مالك يفهم وظيفة النحوّ، و هو تقويم الألسنة و صّرفها عن الخطأ في الكلام وهذا لا يتحقق إنّما إذا خلت قواعده من التعقيد و التكلّف.[1]

**2– مزج النحّو بالتصريف و اللّغة**

وهذا النهج واضح، بحيث لا يقف عند مزجه بين مذاهب النحّاة و أرائهم، بل يعدوا ذلك بمزج النحوّ بالتصّريف و اللّغة، كلّما سمحت لهذا النهج فرصة، أودعا إليها باستطراد، فما أكثر أنّ يمزج النحوّ باللّغة عند ذكر لفظة أو أداة، بحيث يعرض لسان لهجات العرب وما قيل فيها من لغات، فهو يتعرض لذكر لهجات العرب، كما يذكر مباني الأفعال و مباني المصادر من خلال حديثه عن المصادر و عملها كما يستطرد إلى بيان أشكال المجموع عن الحديث عن المثنى و الجمع.

1- المرجع السابق، ص 212.

وهذا الاتجاه تميز به ابن مالك في تأليف النحوّ متأثرا بنزعه التدريس التي كانت غالبة عليه، فالاسّتطراد سمة غالبة على من مارس التدريس فهو يجد نفسه مدفوعا إلى هذا الاستطراد في كثير من الأحيان من غير قصد توسعا في شرح أو جلاء لغموض، و ما الاستطراد إلا لون من ألوان التيّسير و التوضيح[1].

**3- مزجه بين مصادر الاستشهاد في القرآن و الحديث و كلام العرب شعرا و نثرا:**

إنّ مسلك ابن مالك في مزجه لمذاهب السابقين، من خلال مزجه بين اللّغة و النحوّ والصّرف مع اشتغاله باللّغة و القراءات و الحديث و هذا المسلك جعله يذهب في استخراج الشواهد مذهبا يكاد ينفرد به بين كبار النحّاة، فهو يستمد شواهده أوّلا من القرآن، و إن لم يجد عدل إلى الحديث و إن لم يجد ينتقل إلى أشعار العرب و كلامهم، و قد يكون هذا هو الّذي حمله على قبول الشواهد من القراءات، ولا فرق بين متواترة و شاذة من الشعر و كلام العرب ما دام القائل مشهور بعروبته، و من الحديث الشريف ما دام الراوي ممّن يوثق بروايته، وهذا الاتجاه الّذي تميز به ابن مالك في مسألة الشواهد، فقد أفسح لنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث مصدرا من مصادرها، بل وعدم الوقوف عند شواهد سيبويه والبصريين[2].

وهذا لا شك لون من المرونة في استخدام الشواهد نحن أحوّج ما نكون إليه، إذ أردنا توضيح قواعد اللّغة و تيسرها و الإحاطة بشواهدها و مصادرها.

1 - ابن عقيل، المساعد على التسهيل الفوائد ،مج1 ، ص 44 .
2 - المرجع نفسه، ص 47 .

**د-المصطلحات**

إنّ موقف ابن مالك من اصطلاحات النحّاة هو موقفه من جميع مسائل النحوّ موقف الباحث المجتهد المتحرّر من عبودية التقليد لكلّ قديم، و قد مرّ بنا خروجه على ما اصطلح عليه النحّاة في مسألة الاحتجاج بالحديث، و من ابرز المواضيع يظهر فيها اجتهاد ابن مالك في هذا الصدد عناوين مسائل النحوّ، فقد غير كثيرا من عناوين سيبويه و غيره من النحّاة السابقين، و خاصة العناوين الوصفية المطوّلة التي امتاز به سيبويه في كتابه [1] ، وخير مثال عن ذلك ما نجد في باب النائب عن الفاعل و باب البدل المطابق.

**2-التعريف بشرح الكافية الشافية:**

نظّم ابن مالك أرجوزة سهلة ميسّرة في النحوّ و الصّرف بلغ عدد أبياتها 2757 بيت، قسّمها إلى ستة و ستين باب و اثنين و ستين فصل، بحيث جمع فيها مسائل النحوّ والصّرف و ضبطها، و رتّب القول في أبوابها و بسّطها فقد سمّاها " الكافية الشافية " معرضّا بها الدرّة الألفية لابن معطي لتكون أعّم منها و أشمل، فحوت من أحكام النحوّ وأسراره ما فات ابن معطي، فكانت منظمة الأبواب لتكون للمبتدئين تبصيرة و للمنتهين تذكرة، فهي تمثل أصل كتب ابن مالك و إن لم تكن أوفاها، فقد أرادت أن يتبعها بشرح تحفّ معه المؤونة و تخف به المعونة.[2]

1-عزمي محمد عيال سليمان، منهج ابن مالك في وضع الألفية، ص 52 .
2- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص 40 .

ومن أبرز سّمات ابن مالك أنه يضع المتون النحوّية أو الصّرفية سواء كانت نظما أو نثرا ثم يشرحها، و قد ذكر ابن مالك الدافع إلى شرحها و هو الرغبة في الإجابة على أسئلة بعض الألباء و أن يتلو النظر بشرح يكون به الغناء مضمون و العناء مأمونا[1].

وقد فرغ ابن مالك لهذا الشرح بعد فراغه من تصنيف كتاب " التسهيل " و انتهائه من شرحه على ذلك أنه أحال لبعض الموضوعات في شرح الكافية إلى ما ورد في شرح التسهيل.

ولقد كانت لابن مالك طريقة خاصة في التألّيف، و هي طريقة تقوم على المقدمات الموجزة، ثم بسّطها بشروح سهلة ميسّرة خاصة في شرح الأرجوزة، أنه لم يشرحها دفعة واحدة، بل بدأ يشرح القسم الخاص بالصّرف أوّلا ثم النحوّ، ثم جمع كلا الشرحين في دفتر كتاب واحد.

وقد اتسم هذا الشرح بالشمولية إلى حدّ كبير بحيث حوى الكافية الشافية و الألفية التي تعتبر خلاصة الكافية الشافية.

فإذن الكافية الشافية هي اشمل من الألفية لذا شرح الأولى فقط و لعلّ هذا هو السرّ في عدم شرحه الألفية على عاداته في تصنيفاته و قد أشاد كثير من العلماء بشمولية هذا الكتاب فمن ذلك ما قاله الشيخ تاج الدين:

1- أحمد بن محمد بن أحمد القريشي الهاشمي، تطور ابن مالك الصرفي في باب الإعلال، كلية المعلمين، المدينة المنورة، ص 08 .

و كافية مشروحة أصبحت تفي لعمري بالعالمين فيها تسهلا.[1]

ومن خلال هذا نستطيع القول أن" شرح الكافية الشافية" يشمل ثلاثة كتب و هي "الألفية" و "الكافية الشافية" ثم "الشرح" ، فهو كتاب في غاية الأهمية، وممّا يزيد من قيمة هذا الشرح و يدعو لدراسته ما يتميز به من حسن التقسيم و جودة العرض، إضافة إلى سلامة الأسلوب و سهولته مع الاستيعاب و الشمول إلى حدّ كبير.

**3- الأدلّة النحوّية الكبرى وموقف ابن مالك:**

تعتبر الأدلّة النحوّية من أهمّ الوسائل وضبط القواعد النحوّية التي تصّون اللّسان عن اللّحن و الخطأ، فقد اعتمدها النحّاة في وضع قواعدهم وتقوية آرائهم، و التعليلّ لها والحجاج و الردّ على آراء المخالفين، فإنّ معرفة كيفية استعمال ابن مالك لها مع التعليل و المناقشة لتلك المسائل التي له رأي فيها بناءا على تلك الأدلّة.

**أ-السماع:**

تعدّ الأصول النحوّية من أهمّ مصادر البحث النحوّي و اللّغوي، ولا مناص لكل دارس النحوّ العربي من الوقوف عليها و النظر فيها إذ أنّ كل ما في النحوّ العربي من قضايا كلية وما تفرعّ عنها من قضايا جزئية، يرتد في حقيقة أمره إلى هذه الأصول، فقد تأثر النحّاة بالفقهاء في تدوين أصّول النحوّ التي تستخرج منها القواعد النحّوية و تقرر على أساس منها

1- السيوطي، بغية الوعاة، ج1 ، ص 141 .

مناهج الاستنباط و ضوابطه، و قد ظهرت هذه المظاهر جلية في أصول القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف إضافة إلى الحرص الكامل على سلامة النصّوص جمعا واستقصاءّ وفقد نقل النحّاة الكثير من العللّ و المصطلحات من علم أصول الفقه و خاصة ما يتصل بالأصول العامة و طرق الاستدلال[1] .

**1-السماع عند ابن مالك:**

يعتبر السماع من المصادر الأساسية في كتاب "شواهد التوضيح" إذ اعتمد ابن مالك اعتمادا كبيرا على القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي، و أقوال الصحابة – رضي الله عنهم– و أقوال العرب، وقاعدته في ذلك هي العدول عن الإتباع عن صحّة السماع[2]، و فيما يلي من الصفحات لبيان مدى ذلك:

القرآن الكريم:

لا خلاف بين العلماء في حجّية النّص القرآني فهم مجمعون على أنه أفصح ممّا تنطق به العرب وأصح منه نقلا و ابعدّ عن التحريف، فإنه نزل بلسان عربي مبين فهو يمثّل أصل الأدلّة النقلية فهو النصّ الوحيد المجمع حول الاحتجاج به في مختلف ميادين المعرفة

1- حسان تمام، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العربي، عالم الكتب، القاهرة، 2000م ، ص 45 ، 50.
2-عزمي عيال سلمان، جوانب التفكير عند الشاطبي في كتابه مقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة: 2010 م، ص23 .

اللّغوية، و يقول السيوطي في ذلك " فكلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتر أم عاد أو الشاذ"[1].

ومنه يعد القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في وضع القواعد النحوّية و الأخذ بها فهو يمثل أفضل أنواع السماع بما يحتجّ في تقرير أصل من أصول اللّغة و ذلك لنزوله بلسان عربي مبين و بلوغه ذرّة الفصاحة و حسن البيان .

فإن ابن مالك قد أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم حالة غيره من النحّاة الذين اجمعوا على أنه أعلى مراتب الكلام العربي و أقواها أسلوبا، بحيث لا تكاد تخلو صفحة واحدة من صفحات كتبه من وجود شاهد أو أكثر من القرآن و قراءته للاستدلال به على ما يطرحه من قضايا.

فلابد أن تقوم أي دراسة علمية على مادة تصبح هي موضوع الملاحظة و التصنيف ثم التجريد و التعميم و طريقة جمع المادة العلمية هو السماع الذي يؤكد مبدأ دراسة اللّغة المنطوقة عند علماء العربية، فقد سبقت اللّغة المكتوبة، غير أنّ علماء العربية بعد ذلك ادخلوا النصّوص مصدرا من مصادر المادة اللّغوية، ولكن الأولوية ظلّ لسماع الذي انتهى إلى أصل من أصول التفكير النحوّي عند العرب، يعتمد على ما يسمع من العربية الفصيحة شعرا كان أم نثرا[2] .

1- السيوطي، الاقتراح في أصول النحوّ ، ص 51 .
2- المصدر نفسه، ص 56 ، 57 .

ولقد اهتمّ النحّاة بالمسموع من اللّغة إيمانا منهم بأنّ اللّغة المجموعة عن طريق السماع هي المعنى الرئيسي للاتصال بناطقي اللّغة، و السبيل الوحيد لربط البحث اللّغوي بالواقع، و دليل قاطع على صدق الأحكام اللّغوية المستقرة[1] .

وقد اصطلح الانبري على تسمية "السماع" "بالنقل" و يظهر ذلك من خلال تعريفه للنقل وهو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة[2].

أمّا السيوطي يستعمل مصطلح السماع ويعرفه بأنه ما ثبت في كلام ما يوثق بفصاحته فيشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم و كلام نبيه (ص)، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه و بعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما و نثرا عن مسلم أو كافر[3].

**ب- القياس:**

حرص النحّويون أشد الحرص على القياس من أهل اللّغة في بناء القواعد و الأصّول النحوّية و الصّرفية خاصة أنّ القياس هو الطريق الوحيد لمعرفة اللّغة، وهو أصل من أصولها ودليل من أدلّتها.

1- المصدر السابق، ص 58.
2- عبد المالك الجويني، لمع الأدلة في قواعد عقائد أصل السّنة و الجماعة، تح: فوق حسين محمود، عالم الكتب، ط1 : 1925، ص 81.
3- السيوطي، الاقتراح، ص 24 .

**1- القياس لغة و اصطلاحا:**

- **لغة:** هو تقدير الشيء بالشيء [1] و يعني المقدار.
- **اصطلاحا:**هو فرع لأصل في علّة حكمه.

ويفهم القياس عند العرب من مجموع تعارف قدمها نحّاة العربية لتوضيح حقيقة القياس و تحديد أبعاده، و كان أشهره التعريف الذي قدمه الانبري " ولابد لكل قياس من أربعة أشياء وهي أصل وفرع وعلّة و حكم، و ذلك مثل أن نركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسمى فاعله فنقول اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، و الفرع هو ما لم يسمى فاعله، و العلّة الجامعة هي الإسناد، و الحكم هو الرفع، و الأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل[2] .

فقد أجرى على الفرع ما لم يسمى فاعله بالعلّة الجامعة وهي الإسناد، وعلى هذا النحو يكون تركيب القياس لكل أقيسة النحوّ.

ويعتبر القياس بحدّ ذاته مبدأ مقبول مشروع في كلّ العلوم بما في ذلك علم اللّغة إذ يعدّ مرآة تعكس النظام و التناسق المتمثل في الكفاية اللّغوية المختزنة لدى أبناء اللّغة.

1- أحمد عبد السلام الرواشدة، ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة،2007، ص 92 .
2- ابن الانبري، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ص 45

## 2- نشأة القياس و تطوره:

يعدّ القياس من أهمّ الأصول التي اعتمد عليها النحوّ العربي و لعلّ السبب في ذلك يعود إلى قدمه و كثرة استخدامه في قواعد اللّغة العربية، لذلك كان من الضروري أن يكشف عن الحالات التي تندرج تحت حكم نحوّي واحد لإيجاد قاعدة كلية شاملة تضم هذه الحالات، و تكشف عما يشذّ عن تلك القاعدة، و في ذلك يقول ابن جني :" لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين أحدهما : ما لا بد من تقبله كهيئة، لا بوصية فيه، و لا تنبيه عليه، و منه ما وجدوه يتدارك بالقياس، و تخف الكلفة في عمله على الناس، فقننوه وفصلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب[1].

## 3- أنواع القياس:

### - القياس الإستعمالي ( التطبيقي ):

هو انتحاء كلام العرب و إتباعه، و بهذا لا يكون القياس نحوّا و إنّما يكون تطبيقا، فقد عرف النحّاة المتقدمون هذا النوع من القياس الذّي ينسجم و طبيعة اللّغة، لأن البحث النحوّي بدأ وصفيا، فالقياس يتصف بالواقعية المتصلة اتصالا مباشرا بكلام العرب، و متابعة الظواهر الجارية على ألسنتهم، و إلى جانب بعده من التفكير المرتبط بالمنطق و الفلسفة، فهو نتيجة لتفاعل ألاف التراكيب الفصحى التي حفظناها ثم نسيناها، فانطبعت في الذاكرة أليا، فإذا اتجهنا للكتابة أو الكلام تطفوا هذه الآلية المكتسبة من قبل و المسجلة في ذاكرتنا،

1- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج2، ص 44.

وأن اللّغة القياسية عند سيبويه ما كثر في الاستعمال و فصح، فهو يدعو إلى الالتزام بالقياس أكثر[1].

**– القياس النحوي:**

يظهر مدلول هذا النوع في تعريف ابن الانبري : " القياس هو حمل غير منقول على المنقول في كل مكان، و إن لم يكن ذلك مفعولا عنهم، في ذلك معنى المنقول كان محمولا عليه و لذلك كان مقيس في صناعة الإعراب [2]، و يقصد بهذا التعريف أن نقيس الأمثلة على القاعدة، فالمنقول قاعدة، فالقاعدة في النحوّ حكم من أحكام القياس يجب أن تخضع لها كل الأمثلة و في كل الأحوال.

**– القياس النظري:**

هو قياس عقلي متأثر بالقياس الأرسطي فهو غير واقعي يعتمد على الجانب النظري، و قد جاءت الأحكام و القوانين المستنبطة من هذا النوع من القياس مجردة فهي تعتمد على الفلسفة و المنطق، فهو يقوم على إلحاق الباحث النحوّي ما شاء من ظواهر و الأحكام بغيرها، استنادا لما يراه جامعا بين طرفي عملية القياس وهما المقيس والمقيس عليه، فالمقياس عليه في القياس النظري لا وجود له، فيتمثل في الاستعداد الحي للكلام، و قد بالغ علماء العربية المتأخرون في تطبيق هذا القياس المنطقي، و إنّ لم يرد به السماع و قد

1- عزمي عيال سليمان، جوانب التفكير عند الشاطبي، ص 108 .
2- ابن الأنبري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 45 ، 46.

يفضلون لغة قبيلة ما على أخرى على أساس من القياس و ليس على أساس الظواهر اللّغوية التي تتمتع بالأفضلية و سعّة الانتشار و إطراء الخواص و توافقهما[1].

**ج – استصحاب الحال:**

يطلق عليه أيضا استصحاب الأصل و يقصد به تطابق المقياس عليه مع ما جرده النحّاة من أصل، و قد يختلف المقياس عليه عن أصل فيشرط فيه الاطراد لا المطابقة، فينشأ الاستصحاب عن مطابقة المقياس عليه مع الأصل [2]، و مثله: أن الأصل في أسماء الإعراب، فمن وجد دليل ينقل هذا الأصل كالشبه اللفظي أو المعنوي للاسم فإنه يحكم ببنائه و يعدّ هذا الدليل أقوى من الاستصحاب.

هذا الباب لم يعطه المؤلفون حقه من العناية عند عرضهم لأصول النحوّ فلقد اكتفوا بشرح المصطلح دون الدخول في تفصيلاته الخاصة، و ربما كان السبب أن مفهوم الاستصحاب كان عندهم من أضعف الأدلة [3] ، فالنحوّي يبدأ بجمع المادة التي يطلق عليها المسموع و يجري عليها الاستقراء و الملاحظة ثم يخضعها لتصنيف حتى إذا ما استقامت له الأصناف و اتضحت معالمها بدأ في إنشاء هيكل بنيوي مجرد يمثل تصورا ما لتفاعل بين الصور المختلفة لمباني اللّغة، هذا التفاعل الذي أطلق النحّاة عليه مصطلح" التغير " و "

1- كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، دار غريب القاهرة، 1999 ، ص 140.
2- زمزم بنت أحمد بن علي تقي، استدلالات بن مالك في شرح الكافية الشافية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، م.ع.س، ص 5 .
3- حسان تمام، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 107 .

التأثير"[1] كأن يجردوا أصلا لهذه الصوّر، و أن يجعلوا الصور المختلفة عدولا من هذا الأصل بحسب مبادئ معينة لتغيير و التأثير كأثر الإدغام، الإخفاء و الاقلاب، و حين رأوا أنّ الكلمة الواحدة بتغير صورها بحسب تصريفها بين الضمائر اقترحوا لها أصلا يخضع لتأثير بحسب قواعد معينة.

**د- الإجماع:**

**1- تعريفه**

- **لغة:** هو الجمع وأن تجمع شيء إلى شيء، أو المتفرق بتقريب بعضه إلى بعض، والإجماع هو إجماع الأمّة يقال هذا أمر مجمع عليه، و أجمع القوم أي بمعنى اتفاق العامة والخاصة على أمر من الأمور و عد ذلك دليلا على صحته[2].

- **اصطلاحا:** اتفاق المجتهدين من أمّة محمد – عليه الصلاة و السلام- في عصر ما على أمر ديني، و العزم التام على أمر من جماعة أهل الحلّ و العقدّ [3].

والإجماع دليل من أدلّة النحوّ التي أخذ بها الكثير من نحّاة أمثال سيبويه الذي ذكر الإجماع في كتابه و صرح به في غير موقع بعبارات مثل أجمع، و مجمعون و كلا النحّاة و كل العرب و غير ذلك [4]، يقول ابن جني : " أعلم أن إجماع أصل البلدين إذ ما يكون

1- المرجع السابق، ص 107، 108 .
2- أحمد عبد السلام الرواشدة، ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح و التصحيح للمشكلات الجامع الصحيح، ص 107 .
3- الجرجاني، معجم التعريفات، تح : محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، ص 105 .
4- ابن جني، الخصائص، ج2 ، ص 131.

حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص و المقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعطي يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه "[1].

ويلاحظ في النصّوص السابقة أن تعريف الفقهاء للإجماع أوسع من تعريف النحّاة له إذ لم يحدد الفقهاء العصر أو المكان الذي يتم فيه اتفاق المجتهدين، بينما يقتصر تعريف النحّاة له على نحّاة البصرة و الكوفة، فلا إجماع إلا إجماعهم و هذا ما يريد بقوله السيوطي:" و المراد به إجماع نحّاة البصرة و الكوفة " [2] أمّا غيرهم من نحّاة الأنصار فيقتصر دورهم على الاقتداء بهم، فقد نفى هذا الاتجاه ابن جني فذهب إلى إمكان مخالفة الإجماع إذا توفرت في المخالف جملة شروط، " فكل من فرق له عن علّة صحيحة و طريق نهجه كان خليل نفسه و أبا عمر و فكره "[3] ، و الإجماع حجة إلاّ إذا اجتمع فيه شرطان هما أن لا يخالف المنصوص و المقيس على المنصوص[4] .

**3-مراتب الإجماع:**

الإجماع الصريح، الإجماع السكوتي، و الإجماع المنحصر في قولين:

- الإجماع الصريح: هو تصريح النحّاة البصرة و الكوفة جميعا بقبول مسألة معينة، فيقول ابن جني : "أعلم أن إجماع أصل البلدين إنّما يكون حجّة، إذا أعطاك خصمك

1- المرجع السابق ،ص 189.
2- السيوطي، الاقتراح، ص209.
3- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 190.
4- المرجع نفسه، ص 190، 191.

يده ألا يخالف المنصوص و المقيس على المنصوص"، و فيه نستنتج أنّه لم يقع خلاف بين النحّاة في حجية هذا الإجماع، إذا كان قائما على المنصوص.

- الإجماع السكوتي: عرفه السيوطي بقوله : "إجماع العرب أيضا حجة، و لكن أنّ لنا بالوقوف عليه، و من صوره أن يتكلم العربي بشيء و يبلغهم و يسكتون عليه"[1].
- الإجماع المنحصر في قولين: ذهب البصريون إلى رأي، و ذهب الكوفيون إلى رأي أخر، فقد اقتصر الإجماع على هذين الرأيين و لا ينبغي الخروج عنهما بإحداث رأي ثالث [2]، و الإجماع هو إجماع على حكم الحادثة قولا، و الثاني أن أصل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث.

ولم يجعل النحّاة الأقدمون الإجماع قسما من أقسام الأدلّة نصا و صراحة إلا اثنان من علماء النحوّ[3] هما ابن جني في كتابه الخصائص، و السيوطي في الاقتراح، أمّا غيرهما فلم يجعلوا الإجماع قسما من أقسام الأدلة النحوّية، و من بينهم الانبري في كتابه لمح الأدلة في أصول النحوّ، و كتابه "الإغراب في جدل الإعراب" إذ قسم أدلّة النحوّ إلى ثلاثة أقسام نقل وقياس و استصحاب الحال.

1- السيوطي، الاقتراح، ص 211 .
2- المرجع نفسه، ص 211 .
3- أحمد عبد السلام الرواشدة، الفكر النحوي عند بن مالك في كتابه شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 34.

# الفصل الثالث

**الفصل الثالث : الأدلة الكبرى التي استعملها ابن مالك من خلال كتابه (شرح الكافية الشافية)**

**أولا: السماع**

أ- اتجاه النحّاة في استعمال السماع على أنواع استشهاداته

ب- موقف ابن مالك من السماع

ج- مستويات الاستدلال السماعي عند ابن مالك

د- مسائل السماع

**ثانيا: القياس**

أ- موقف القياس عند ابن مالك

ب- أنواع القياس عند ابن مالك

ج- مسائل القياس

**ثالثا: الاستصحاب**

أ- موقف الاستصحاب عند ابن مالك

ب- مسائل الاستصحاب

**رابعا: الإجماع**

أ- موقف الإجماع عند ابن مالك

ب- طرق الاستدلال بالإجماع عند ابن مالك

ج- مسائل الإجماع

**التوطئـــة**

إن للأدلة النحوّية أهمية كبري في وضع و ضبط القواعد النحوّية التي تصّون اللّسان من اللّحن و الخطأ ، لا سيما في القرآن الكريم و قد اعتمد عليها النحّاة في وضع قواعدهم و تقوية آرائهم و التعليل لها و الحجاج و الرد على آراء المخالفين ، لذا فإن معرفة كيفية استعمال ابن مالك لها مع التعليل و المناقشة للمسائل التي له رأي فيها بناء على تلك الأدلّة.

وإنّ من أهمّ ما استحدثه ابن مالك في النحوّ توسيع دائرة السماع باعتماده على لغة الحديث الشريف و هو عمل لم يسبق إليه و في هذا المجال أضاف ابن مالك إلى النحوّ أسس جديدة ، مثل ما فعل الكوفيين في اعتبارهم للّغات ولم يأخذها البصريون في الحساب ولم يكن عمل ابن مالك هذا تقريرا اعتباطيا لأنه برهّن على أنّ جميع الصيغ الواردة في الأحاديث النبوية الشريفة ، لها شواهد من أشعار العرب الذين أجمع النحوّيين على الاستشهاد بهم ، و أنه بهذا يردّ على أولئك الذين جاؤوا من بعده ينكرون عليه الاستشهاد بالحديث بذريعة جواز روايته بالمعنى ، و يكون أكثر روايته من المعاجم.

**الأدلة الكبرى التي استعملها ابن مالك من خلال كتابه الكافية الشافية :**

**أولا: السماع**

عرفنا سابقا أنّ العلماء قد اجمعوا على أنّ السماع دليل من أدلّة النحوّ التي ترتكز عليها أصوله، و المقصود بالسماع ما نقله العلماء من نصّوص لغوية بشروطها المحدّدة والتي اعتبروها من أصول اللّغة و من مصادرها الأساسية، و قد يعز به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى ( القرآن الكريم )، و كلام نبيه صلى الله عليه وسلم، و كلام العرب قبل بعثته و في زمنه و بعده إلى أن فسدت الألسنة لكثرة المولدين نظما ونثرا.[1]

**1- اتجاه النحاة في استعمال السماع على أنواع استشهاداته :**

اتجه النحّاة في استعمال السماع و طرقه اتجاهين مختلفين: اتجاه بصري قائم على المحافظة و إمامه سيبويه والأخرى كوفي قائم على الأخذ بالسماع حتى الشاهد الواحد، وإمامه الكسائي.

فقد جرى بينهما تنافس كبير و خلاف عظيم في طرق البحث و مناهج الاستدلال، فكان شعار البصرة المحافظة لذا يقفون عند طلب الشواهد الكثيرة ليؤسسوا عليها قواعدهم،

وقد اعتبروا ما عداه شاذ، بينما كان الكوفيون يعتمدون على السماع الصحيح.

1- السيوطي، الاقتراح في أصول النحوّ، ص 39 .

وإنّ اختلاف منهجهما يؤدي إلى اختلاف موقفهما من القراءات القرآنية و الاحتجاج بها، فقد هاجم بعض نحّاة البصرة بعض القراءات التي اصطدمت بقواعدهم النحوّية و طعنوا في أصحابها كقراءة حمزة، و لا بدا من معرفة شروط صحّة القراءة لمعرفة ما هي القراءة الشاذة التي اتخذ منها نحاة البصرة موقفا سلبيا في الاحتجاج، فأقلّ ما يشترط لصحّة القراءة ثلاث شروط:

- صحة السند إلى الرسول (ص).
- موافقتها رسم المصحف المجمع عليه.
- موافقتها وجه من وجوه العربية.

وأنّ القراءة التي تفقد أي شرط من الشروط السابقة تعدّ شاذة و الأصحّ نقلا و مع ذلك جعل النحّاة الشعر العربي الرافد الأول لوضع قواعدهم، و ينبغي على النحّاة الاعتماد على القراءة في النحوّ عند الاحتجاج و الاستشهاد.[1]

1- زمزم بنت أحمد بن علي تقي، استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية، ص 21.

**2- السماع عند ابن مالك درجات و أنواع:**

يجب أن تتوفر فيه حتى يمكن قبوله و هي على النحوّ التالي:

**أ:** السماع الكثير: نجده في باب منع الصّرف المنصرف، وإنّ منع الصرف المستحق الصرف مختلف فيه، فقد أجازه الكوفيون والأخفش وأبو علي وبقولهم: "أقول لكثرة استعمال العرب ذلك"[1].

**ب:** السماع المروي: عند الفصحاء، وإن خالف رأي النحّاة كقوله في مسألة تقديم الحال على الفعل العامل فيها هذا كلام مروي عن الفصحاء فهو قول مردود بقول العرب ( شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ )، فقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه فتعينت في مخالفتهم في ذلك[2].

**ج:** السماع الصحيح: لقوله في مسألة ( من ) لابتداء الغاية في الزمان و المشهور من قول البصريين إلا الأخفش أنّ ( من ) لا تكون لابتداء الغاية في الزمان بل يخصونها بالمكان، و إن مذهب الكوفيين و الأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية مغلقا و هو صحيح كصحّة ذلك[3].

**3 – مستويات الاستدلال السماعي عند ابن مالك:**

**أ: الاستدلال بالقرآن الكريم:**

يعتبر القرآن الكريم قمّة الفصاحة و البيان فلا توجد ألفاظ أفصح من ألفاظه، فكلّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم أحادا أم شاذا، و أطلق

1- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج3، ص 1509 .
2- المصدر نفسه، ج2، ص 749 .
3- المصدر نفسه،ج2 ص 749 .

على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية إذ لم تخالف قياسا معروف، بل و لو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه[1]، مثل : ( اِسْتَحْوَذَ و يَأْبَى) ، و ما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة، و إن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، و كما احتجّ على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة " فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا" ( يونس/58 )، كما احتج على المبدوء بنون، بالقراءة المتواترة:"﴿ولَنَحْمِلْ خِطَابَكُمْ﴾ ( العنكبوت/12 )، و قد احتجّ أيضا على صّحة قول من قال إن اللهَ أصله لاهُ بما قرأ شاذا ﴿ وهُوَ الذِي فِي الْسَمَاءِ لاهُ وفِي الأَرْضِ لاهُ﴾ ( الزخرف/47 )[2].

لقد جعل ابن مالك القرآن الكريم أعلى المراتب للاستدلال النحوّي فيمثّل عنه رأس المصادر لا بجدل عنه، إلا إذ عدم الاستدلال به، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث و إن لم يكن فيه أيضا عدل إلى إشعار العرب و لعلّ ما قام به ابن مالك يعدّ من أجمل سمات منهجه كون القرآن نزيه من كلّ عيب و نقص على خلاف الشعر الذي يكون في مرتبة متأخرة في الاستشهاد النحوّي، و خير مثال عن استدلاله بالقرآن الكريم قوله في باب حروف الجر و الكاف أنهما حرفين زائدتين لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالذِّي مَرّ على قَرْيَةِ﴾ (البقرة/259)[3]، و قوله: "( لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (البقرة/198)[4].

1- السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 39 .
2- المرجع نفسه، ص 40 .
3- سورة البقرة، الآية 259.
4- سورة البقرة، الآية 198.

وفي بقاء فاء الخبر بعد دخول " إنّ " و " أنّ " و " لكنّ " على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اِسْتَقَامُوا فَلاَ خَوْفَ عَلَيْهِمْ ﴾(الأحقاف/13)[1] ، وأيضا قوله تعالى ﴿ إِنَّ الْذِينَ كَفَرُوا وَ مَاتُوا وَ هُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءٌ الأَرْضِ ذَهَبَا﴾ (آل عمران /91)[2] .

وقف ابن مالك من القراءات القرآنية موقف المنصف لها على خلاف بعض النحّاة الذين سبقوه، و قد اثبت البحث بعض من أقوالهم في مسائل منها، العطف على الضمير المخفوض، و قد ذكر السيوطي عن رأيه و روى ابن مالك في ذلك قائلا : " كان قوم من النحّاة المتقدمين يعيبون على عاصم و حمزة و ابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللّحن، و هم مخطئون بذلك"، فقراءاتهم نجدها ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها و قد رد عليهم ابن مالك فأبلغ رّد[3].

وقد بيّن السيوطي هنا موقف ابن مالك المختلف عن موقف النحّاة السابقين له، والذي كان واضح في شرح الكافية في استشهاده للقرآن الكريم، فقد اعتمد في هذا الشرح عدد من القراءات التي لفظها النحّاة مثل قراءة ابن عامر قائلا :

وعمدتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد و ناصر

وهذا ما يؤكد أنّ قراءة ابن عامر– رحمة الله – في قضيته الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فهي واجبة لكي نفصل بين المضاف و المضاف إليه حتى و لو كانت

1- سورة الأحقاف، الآية13.
2- سورة آل عمران الآية91 .
3- السيوطي، الاقتراح، ص 154 .

مخالفة للقياس، و ما ذكره ابن مالك في هذه المسألة نقله محمد الشربيني في حديثه عن قراءة ابن عامر بقوله : " إنّ القراءة المذكورة صحيحة متواترة و تركيبها صحيح في العربية فلا يجوز الطعن فيها و لا في ناقلها..."[1].

وثم قال و أقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه ( وَ كَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَبْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَائُهُمْ ) لأنها ثابتة بالتواتر لأنها من كبار النابغين الذين يقتدي بهم في الفصاحة[2].

ويقول : " و من مؤيدات الجواز أيضا قراءة حمزة ﴿ وَاتَّقُوا اللهَ الذِّينَ تُسْأَلُونَ بِهِ الأَرْحَامَ ﴾(النساء/01)، بخفض الأرحام و هي أيضا قراءة ابن العباس و الحسن البصري"[3].

ومنها قراءة عاصم الكسائي الذي حكم بانصراف عُزَيُرِ و يقول : و إنَّمَا حَكَمْتُ بِانْصِرَافِ عُزَيْرٍ ويقول الكسائي قرأ به و أفصح كونه منصرف[4].

و مما جاء في قراءة غير عاصم و الكسائي قالت اليهود : " عُزَيْرُ بْنُ اللَّهِ " .

فهو مبتدأ و خبر و عزير منصرف فحذف تنويه للالتقاء الساكنين و لشبيهه بتنوين المنعوت بابن، و حذف التنوين هنا أحسن من حذفه في قراءة عبد الوارث : ( قُلْ هُوَ اللهُ احَدُ اللهُ الصَمَدُ ) و قد حذف التنوين هنا لثلاثة أوجه:

1- الشربيني شمس الدين محمد بن أحمد السراج ،المنير في إعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1 ، ص 520 .
2- هامش شرح الكافية الشافية، ج2 ، ص 983 .
3- ابن مالك ، شرح الكافية الشافية، ج2 ، ص 1249 .
4- المصدر نفسه، ج3 ، ص 1301 .

أحدهما : اتصال عزير بابن لأنهما خبراء جملة واحدة أوجب اتصال أحد بالله.

الثاني: إن حذف التنوين عزير في الإخبار عنه ب " ابن " شبيه بحذفه في النعت به بخلاف حذف في تنوين أحد.

الثالث: أن حذف التنوين عزير يخلّص من ثقل لا يلزم مثله من ثبوت تنوين أحد.

و لذلك نجد أن تنوين عزير لم يحذف لتحرك لالتقاء الساكنين فيلزم من تحركه وقوع كسرة بين ضمتين.

**ب-الاستدلال بالحديث النبوي الشريف:**

لقد كان الحديث الشريف أوّلى الشواهد التي اعتمد عليها ابن مالك بعد القرآن الكريم، ويقصد بالحديث قول الرسول (ص)، فالحديث يمثل أعلى مراتب الكلام البشري فصاحة وبلاغة وبيان.

الحديث يراد به قول النبي (ص) و أقوال الصحابة التي تروي أفعاله و أحواله التي وقعت في زمانه، و قد تشمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضا كالزهري و هشام بن عروة، وعمر بن عبد العزيز[1].

وقد ضمن ابن مالك كتابه " شرح الكافية الشافية " عدد من الأحاديث التي احتجّ بها، والناظر لصحة الأحاديث و أكثريتها قد رويت عن صحيح البخاري و مسلم و قد يؤكد في تصريحه عن هذه المصادر و يثبت عن ذلك، و خير مثال عن إشارته إلى صحيح مسلم

1- السيوطي، الاقتراح، ص 43 .

قوله: " و في صحيح مسلم عن عائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها– ( إن كان رسول الله (ص) يحبُّ التَيَمُنَ فِي طَهُورِهِ إِذَا تَطَهَّرَ، وَ فِي تَرَجُّلِهِ إِذَا تَرَجَّلَ، وَفِي اِنْتِعَالِهِ إِذَا اِنْتَعَلَ)"[1].

وكان لابن مالك فضل كبير في وضع الحديث موضعه الصحيح كقوله في مسألة فصل أو وصل الضمير الواقع خبر " كان " ،" إن الانفصال لم يرد إلا في الشعر والاتصال وارد في أفصح النثر كقول النبي (ص) لعمر– رضي الله عنه – ( إِنْ يُكْنَهْ فَلَنْ تُسَلِطْ عَلَيْهِ، وَ إِلاَّ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ)" [2]

و في قوله في حذف حرف النداء " و في هذين الحديثين غني عن غيرهما من الشواهد نثرا و نظما " [3]

وبهذا من المعروف عن ابن مالك أنه مثبت مما ينقل و يطمئن بما يقوم، فيعدّ موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف فريد بالقياس على ما سبقوه، و مثريا اللّغة العربية بمصدر كان يجب أن يستغل، و يعتمد عليه في النحوّ و اللّغة.

**ج– الاستدلال بكلام العرب:**

لقد اعتمد ابن مالك في كتابه " شرح الكافية الشافية " في الاحتجاج بكلام العرب شعرا و نثرا، و هو نفسه الذي سار عليه من قبل في القران و الحديث.

1- ابن مالك ،الكافية الشافية، ج1 ، ص 43 .
2- المصدر نفسه، ج2 ، ص 1291 .
3- المصدرنفسه، ج1 ، ص 231 .

فهو يأخذ و يستدل إلاّ من فصيح كلام العرب و فصحائها فقد أكّد هذا السيوطي من خلال قوله: " و أمّا أشعار العرب التي يستشهد بها على اللّغة و النحّو، فكانت الأئمّة الأعلام يتحيرون فيه و يتعجبون من أين يأتي بها[1] ، و قد استعان ابن مالك في إتيانه بهذه الثروة اللّغوية بدواوين الشعر فنجده كثير الاستشهاد بأسماء الشعراء، كالفرزدق، و الكمية وغيرهم كثير.

وخير دليل على ذلك ما قاله في مسألة مواضيع كان التي تختص بها الزيادة والتوسط دون التقدم و التأخر، و كقول العرب : ( ولدت فاطمة بنت الخرشب : الكَمَلَةُ من بَنِي عَبْسٍ لِمَ يُوجَدُ كَانَ مِثْلَهُمْ)[2]، و قد كثرت زيادتها بين ما التعجبية و فعلها نحو:

( مَا كَانَ أَحْسَنُ زَيْدَا ).

وقد حكم سيبويه بزيادتها في قول الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

وقد يتكلف ابن مالك في تأويل السماع، و قد ورد ذلك في كتابه "شرح الكافية الشافية" مرة واحدة في جواز الجزم ب (لو) حيث يقول: أجاز الجزم بها في الشعر قوم منهم الشجري، و قد احتج بقول الشاعر:

وَلَو يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مِيعَةٍ لاَحِقُ الأَطَالِ نَهْدُ ذُو خُصَلْ

1- السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 130 .
2- المرجع نفسه، ج1، ص 130.

وهذا بغير حجّة لأن من العرب من يقول ( جَاءَ يْجِي) [1] و(شَاءَ يَشَأْ) بترك الهمزة، فيمكن أن يكون القائل من لغته قد ترك همزة (يشاء) ثم أبدلها كما قيل في عالم وخاتم : عَأْلَمْ و خَأْتَمْ.

وكما قال ابن خكوان ، ( تَأْكُلُ مِنْسَأْتَهُ )[2] و قد قرأها بهمزة ساكنة.

**4 – مسائل السماع التي استدل بها في كتابه شرح الكافية الشافية:**

لقد استعمل ابن مالك في كتابه "شرح الكافية الشافية" أربع وأربعون مسألة في السماع لإثبات القواعد النحوّية، ونحن قد اخترنا في دراستنا هذه أربع مسائل مقسّمة حسب عدد أجزاء الكتاب وهي على النحو التالي:

- إعمال " لا " عمل " ليس " في المعرفة ( الجزء الأول )
- نعم و بئس بين الفعلية و الاسمية ( الجزء الثاني )
- انصراف عزير ( الجزء الثالث )
- الوقف على المقصور المنون ( الجزء الرابع )

**أ–إعمال " لا " عمل " ليس " في المعرفة :**

وقد أكد ابن مالك هذه المسألة من خلال كتابه " شرح الكافية الشافية " في قوله في هذا البيت:

واعْمَلُوا في النكِرَاتِ " لاَ " ك " مَا " مِثَالِهِ: ( لاَ ذُو ارْتِيَابٍ مُسْلِمًا)

1- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج3 ، ص 1234 .
2- المصدر السابق، ص 1742 .

ولا أَنَا باغيا آتٍ عن ثقةٍ وَفِيهِ بَحْثٌ بَارِعٌ مِنْ حَقِّهِ[1]

ويقصد إلحاق " لا " ب " ليس " في العمل ب عند قوله :

- وهم البصريون- مخصوص بالنكرات كقولك ( لاَ رَجُلُ خَيْرُ مِنْ زَيْدٍ ) و ( لاَ عَمَلُ أَنْفَعُ مِنْ طَاعَةِ اللهِ )، و قد استشهد بأدلّة سماعية، و من خلالها نجد: استشهاده بقول أحد الصحابة عن سواد بن قارب:

وَكُنْ لِي شفِيعًا يَومَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ قَتِيلاَ عَن سَوَادِ بنُ قَارِبِ [2]

وقد ذكر الشجري في عمل " لا " عمل " ليس " في المعرفة

وَحَلت سَوَادُ القَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا ولاَ فِي حُبِهَا مُتَرَاخِيًا

ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع لفعل مضمّر ناصب على الحال تقديره، لا أرى باغيا، فلمّا أضمر الفعل برز الضمير و انفصل.

وجواز أن يكون " أنا " مبتدأ و الفعل المقدر بعده خبرا ناصبا ( باغيا ) على الحال.

ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه، و نظائره كثيرة منها ( حُكْمُكَ مُسْمَطا) الذي بمعنى جائز و ثابت أي حكمك لك مسمطا ، فجعل (مسمطا) هو الحال الذي يستغني عن عامله مع كونه غير فعل، فإن يعامل باغيا بذلك و عامله فعل أحق و أولي.

1- المصدر نفسه، ج1، ص 440 .
2- المصدر السابق، ص 441 .

## ب- (نعم) و (بئس) بين الفعلية و الأصلية :

أكد ابن مالك أن (نعم) و( بئس) فعلان غير اسمين من خلال قوله :

فِعْلَيْنِ لاَ اسْمَيْنِ عَلَي الأُوْلَي جُعِلَ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) الأَصْلُ فِيهِمَا (فَعِلَ)

واسْتَعْمَلَ الأَصْلُ وَ فِعْلُ وفَعِلُ والأَرْبَعُ اِسْتَعْمِلْنَ في نحو: (كَحِلَ)

والاسم -أيضًا- هكذا، ففي (فَخِذَ) يقال فَخْذُ مَعَ (فِخْذٍ) و(فِخِذْ)

كلاهما فِعْلُ به الإنْشَا قَصِدَ لِذَلِكَ التَصْرِيَف مِنْهُمَاَ فقَدْ[1]

ففي نعم و بئس نجد أربع لغات: نَعِمَ و بَئِسَ هو الأصل، ونَعْمَ و بَئْسَ، ونِعَمَ و بِئِسَ بالإتباع ونِعْمَ وبِئْسَ بالسكون بعد الإتباع، وهذه اللغات الأربع جائزة في كلّ مكان من الأفعال أو الأسماء الثلاثية التي أوّلها مفتوح ،و ثانيه حلقي مكسور.

استدل ابن مالك سماعيا من مجيء (بئس ) و(نعم ) علي الأصل، برأي كل من أبي علي، و قول طرفة:

مَا أَقِلَتْ قِدَمُ أَنَهُمْ نِعْمَ السَاعُونَ في الأَمْرِ المُبَّرِ

وحكي أبو علي بَيْسَ ، بفتح الياء وياء ساكنة ، ونِعْمَ و بِئْسَ فعلان غير متصرفان. و قد استدل علي فعليتها سماعيا قول البصريين و الكسائي.

- زعم كل من الفراء و أكثر الكوفيين علي إذ أنهما اسمان وقد استدلوا علي ذلك: بدخول حرف الجر عليهما، كقول بعض العرب لمن بشره الله ببنت:« و الله مَا هِي بِنِعْمَ الَولَدُ، نَصْرُهَا بُكَاءُ، وبِرُّهَا سَرِقَةُ»، و كقول بعضهم :"نِعْمَ السَيْرُ عَلَى بِئْسِ العَيْرِ" .

1 - المصدر السابق، ج3، ص1102

**1-اختلاف الاستدلال عند كل من الكوفيين و البصريين:**[1]

**أولا:** البصرة يستدلون علي فعلية (نعم) و (بئس) بما يلي:

- اتصال الضمير بهما كما يتصل بالأفعال.

- اتصال تاء التأنيث بهما .

- بناءهما علي الفتح كالأفعال الماضية.

**ثانيا:** الكوفة يستدلون علي اسمية ( نعم) و( بئس) كما يلي:[2]

- دخول حرف الجرّ عليهما كونهما تختصان بالأسماء .

- دخول حرف النداء عليها.

- عدم اقترانها بالزمان.

-جمودهما وعدم تصرفهما.

- دخول اللام عليها إذا وقع خبر ل (إن).

**ج- انصراف عُزَيْرُ:**

تطرق ابن مالك إلي هذه المسألة من خلال كتابه "شرح الكافية الشافية في باب النداء، حيث ذكر ما يقع في تنوينه ، ممّا جاء في نثر قراءة عاصم و الكسائي: وقالت اليهود (عُزَيْرُ بْنُ اللهِ) فإنه مبتدأ وخبر، منصرف فحذف تنوينه لالتقاء الساكنين، لشبهه بالتنوين العلم المنعوت ب (ابن ).

1- المصدر السابق ، ج2 ص 1113.
2 - خديجة الحديثي ، أبو حيان النحوي، ص323

هنا نجد التنوين أحسن من حذفه في قراءة عبد الوارث (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَمَدُ) فهي ثلاثة أوجه:[1]

-اتصال عزير بـ (ابن ) كونهما جزاء جملة، واحدة ألزم من اتصال أحد ب(الله) لأنّهما من جملتين.

- حذف تنوين عزير في الإخبار عنه بـ(ابن) شبيه بحذفه في النعت به.
- إن حذف تنوين عزير يخلص من ثقل لا يلزم مثله من ثبوت تنوين (أحد).

نلاحظ أنّ ابن مالك في استدلاله في هذه المسألة أنه إذا وجدت قراءتان فيختار أقواهما وهو حذف التنوين من (عزير)، لأن عاصم و الكسائي قد قرء به.

**د- الوقف على المقصور المنون:**

ذهب ابن مالك علي أن المقصور المنون إذا وقف عليه بالألف، هذه الألف هي لام الكلمة كانت منقلبة ثم عادت بعد حذف التنوين في الأحوال الثلاثة، نحو هذا فتى، مررت بفتى، ورأيت فتى.

وقال ما أكد هذا المذهب « و تقوي في هذا المذهب الرواية بإمالة الألف وقفا، والاعتداد بها رويا بدل التنوين الغير الصالح لذلك».[2]

**المذهب الأول** : يرى أصحاب هذا المذهب أن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة، وقد نسب أبو حيان هذا المذهب لجماعة من النحّاة قائلا: «هو مذهب أبي الحسن و الفراء والمازني»[3].

1 - ابن مالك، شرح الكافية الشافية،ج3، ص1301.
2- المصدر السابق، ج2، ص1983.
3- خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 83.

**المذهب الثاني:** يرى أصحاب هذا المذهب أن الألف لام الكلمة كانت منقلبة ثم لما حذفت عادت مطلقا، رفعا ونصبا وجرا، و قد أكد ابن مالك من خلال موافقته لمذهب ربيعة وتدعيم الرواية له.

**المذهب الثالث:** يرى أصحاب هذا المذهب إجراء المقصور المنوّن مجري الصحيح فيغيرون الألف من تنوين حال النصب و يبدلونها من لام الفعل حال الرفع و الجرّ، و هذا ما ذهب إليه المذهب الفارسي، و جمهور النحّاة، و أصحاب هذا المذهب استدل بإجراء اسم المعتل مجري الصحيح، وقد قال الرضي فيه معرضا أصحاب المذهب الثاني:« و هذا كلّه خبط ، كونه وقفت على الكلمة ثم أعللتها، ونحن نعرف أنّ الوقف عارض للوصل والكلمة في حال وصلها معلّة بقلب لامها ألف وحذف الساكنين»[1].

**ثانيا:القياس**

**1-موقف ابن مالك من القياس :**

الأصل عند ابن مالك أن القواعد تبني علي السماع الصحيح ، لكنّه يلجأ إلي القياس إذ لم يجد الشاهد المقبول و اتجاهه في القياس و هو نفس اتجاهه في كل أصول النحوّ ومسائله في منهجه التآليفي وفي مزجه و اختياره لأصول احتجاجية علي التوسيع والتسيير. و كان القياس عنده غالبا ما يبني على السماع الكثير والصحيح، فهو لا يقيس علي ما شذّ سماعا كقوله في باب التعجب « إن ما صيغ منه أحد الفعلين مع وجود أأحد الموانع المذكورة، شاذّ مقصور على السماع ».

1- الرضى الاستراباذي،شرح شافية ابن الحاجب،تح:محمد نور الحسن و محمد الزفزاف،دار الكتب العلمية ،بيروت:1402م، ج2، ص283.

وقوله في باب التفضيل:« على نحو قولهم " هَوَ أَزْهَى مِنْ دِيكِ " و(هو أشهر منه) و(أشغل من ذات الحنين) و(اعذر) و (ألوم) و (أشهر) و (اعتني) مما بني من فعل ما لم يسمي فاعله دون الوقوع في لبس ليس فيه شذوذ ، فيتوقف فيه على السماع» .[1]

وقوله في باب العدد أجاز الكوفيون استعمال نحو:« (الخمسة الأثواب) قياسا علي ما شذّ نقله عن بعض العرب».

وقوله أيضا في أمثلة جمع الكثرة ممّا يحفظ ولا يقاس عليه حكاه ابن سيده بأنه يقال لناقة القليلة اللّبن التي بمعني (شصوص).

ولا يقاس أيضا علي السماع المخالف للقياس كقوله في التعدية غير (أعلم ) و(أرى) من أخواتها الهمزة إلي ثلاثة مفاعيل قال:«وجب ألاّ يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالهما إلاّ ما سمع ولو صاغ القياس على (اعلم) و (أرى) لجاز أن يقال (أَكْسَبَتْ زَيْدًا/عمرًا ثوبًا) وهذا لا يجوز بالإجماع»[2] .

فهكذا فإن ابن مالك دائما يرفض الحكم إذا كان بعيدا عن القياس كقوله في نصب المعطوف على (غدوة) بعد لدن، فان العطف على (غدوة) بعد أن نصبت حكم المعطوف الجرّ لأن غدوة وإن لم تجر لفظا فهي في موضع جرّ، ويجوز الأخفش نصب المعطوف وهذا بعيد عن القياس.[3]

1- ابن مالك ، شرح الكافية الشافية،ج2، ص1086.
2- المصدر نفسه،ج2،ص583.
3- المصدر نفسه،ج2،ص903.

**2- أنواع القياس عند ابن مالك من كتابه : " شرح الكافية الشافية "**

**أ-القياس الأصلي (القياس على السماع) :**

يقيس ابن مالك على الأفشى في اللّغة و الأكثر في السماع، كقوله في ورود المصدر النكرة حالا كثير كقوله تعالى: ﴿ولله يَسْجُدُ مِنْ السَمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوعَا وَكَرْهَا ﴾ (الرعد/15)[1]، وكقول العرب : جاء فلان رَكْضَا، وجاء الأمير بَغْتَةَ و فَجْأَةَ، ولا يجوز استعماله عند سيبويه إلا بالسماع، و أجاز أبو العباس القياس على ما كان نوعا من الفعل مثل: جِئْتُ رَكْضَا، فيقيس عليه :(جِئْتُ سُرْعَةَ، وَرِجْلَةَ) وليس ذلك ببعيد.

فإن كان السماع شاذا أو قليلا فإنه لا يقيس عليه ، فإن وجد توجيها لبعضه يخرجه عن الاحتجاجّ به كان المنع أوّلى ، كقوله في جمع الصفة الثلاثية الساكنة الوسط " فأمّا إن كان صفة ك(ضخمة) فلا خلاف في تسكين عينه على أن قطربا أجاز فتحها قياسا على ما ليس بصفة، ويعضد قوله ما حكي أبو حاتم من قوله بعض العرب :(كَعْلَةٌ) و (كَهَلاَتُ) والمشهور ب( كَهْلاَتْ)"[2].

وإلى قطرب أشرت بقولي : ومن يقيس فليس ذات ثبات ولا حجة في قولهم : "( لَجَبَاتْ) و(رَبَعَاتْ) لأن من العرب من يقول : ( لَجْبَةُ) و( رَبْعَةُ ) فاستغنى بجمع المفتوح العين عن جمع الساكن العين."

1- سورة الرعد ، الآية15

2- زمزم بنت أحمد بن علي تقي،استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية،ص 396 .

وقد يرفض ابن مالك القياس إذا أدى إلى عدم النظير كقوله في بناء (تُدَانْ) : «وأصله (تَفَاعُلْ) لأن مصدر تفاعل أزيل عن الأصل بجعل المضموم مكسورا :لأن الأسماء المتمكّنة ليس ما آخره حرف لين بعد ضمة ، فإن أدى إلى ذلك فهو قياس رفض »[1].

**ب-القياس التنظيري (قياس الشبه) :**

أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلّة التي علق عليها الحكم في الأصل، مثال ذلك قوله في مسألة : إمّا حرف من حروف العطف : « مذهب ابن الكيسان ، و أبي علي أن العاطف إنمّا هو الواو التي قبلها وهي فجائية لمعنى من المعاني المفادة ب (أو)، وبقولهما أقول في ذلك تخلص من دخول عاطف على عاطف ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل (لا زيد و لا عمرو فيها ) و (لا) هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن (إمّا) مثلها ، إلحاق النظير بالنظير ، و عملا بمقتضى الأولوية »[2] و قوله في مسألة : نصب نعت مجرور اسم الفاعل حملا على المحلّ قياسا على نعت مجرور المصدر فإنه ينصب حملا على المحل قال:« يجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز في المعطوف وإن لم أجد له شاهدا و الحجّة في جواز القياس على نعت المجرور بالمصدر».[3] وقوله في مسألة تقديم خبر (ليس)عليها:« اختلف في تقديم خبر (ليس): فأجازه قوم، والمنع أحب إلي: لشبه (ليس) ب(ما) في النفي و عدم التصرف »[4].

1- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج3، ص 1440
2- المصدر نفسه، ج3، ص 1226.
3- المصدر نفسه،ج2،ص1048
4- المصدر نفسه،ج1،ص397

**ج-قياس الاطراد :**

وهو الذي يوجه معه الحكم و تفقد الإحالة في العلّة، مثال ذلك في قوله في مسألة: الخافض بعد حذف القسم:« مذهب الأخفش أن الجرّ هنا بالعوض من الحرف لا بالحرف المحذوف ، و تبع الأخفش في هذا جماعة من المحققين و هو مذهب قوي ، لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء ، و التاء من الواو ، و لا خلاف في أنّ الجر بعد الواو ، و التاء بهما، فهكذا ينبغي أن الجرّ بعد (أ) أو(ها) بهما لا بالمعوض منه»[1].

**د- قياس المقابلة :**

هو إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيره من الكلم المخالفة له في نوعه، و لكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه مثال ذلك في (لما) بين حرفية و الاسمية « هي حرف عند سيبويه و ظرف بمعنى (حين) عند أبي علي كقوله تعالى :﴿ وَتِلْكَ القُرى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ والصحيح عند سيبويه لأن المراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم متقدم على إنذارهم ، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم ، و لأنها تقابل (لو) لأن (لو) في الغالب تدل على امتناع لامتناع ، و(لما) تدل على وجوب لوجوب و يحقق تقابلهما أنك تقول :(لو قام زيد لقام عمرو، لكنه لمّا لم يقم عمرو»[2].

1- المصدر السابق،ص866 ،ج2.
2- المصدر نفسه،ج2،ص 1644.

**3- العلّة و ابن مالك**

إن ابن مالك حين يستعمل القياس لإثبات صحّة قاعدة أو تعضيد حكم غالبا ما يقارنه بالعلّة ، فالعلّة هي الأساس الذي يبنى عليه القياس ، لأن القياس:« حمل فرع على أصل بعلّة جامعة فإذا فقدت العلّة الجامعة بطل القياس ، و كان الفرع مقيسا من غير أصل و ذلك محال »[1]، لذلك اهتم بها ابن مالك في كتابه " شرح الكافية الشافية " اهتماما كبيرا فلكي تكون القواعد و الأحكام صحيحة مقبولة لابدّ أن تكون عللّها مقنعة.

**4-أقسام العلّة:**

**أ: العلّة التعليمية**

وهي بسيطة لا تحتاج إلى إعمال ذهن، مثال ذلك قوله في باب الأفعال التي تنصب المبتدأ و الخبر مفعولين:« الأصل ألا يقتصر على أحد المفعولين في هذا الباب، لأنهما مخبر عنه و مخبر به».[2]

وقوله في حد الفاعل: " لم أصدر حد الفاعل ب (الاسم) لأن الفاعل قد يكون غير اسم نحو: (بلغني أنك ذاهب)".

وقوله في حذف نافي (زال):« وقد يحذف النافي في (زال) وأخواتها للعلم به».

1- السيوطي ،الاقتراح،ص257 ،
2- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص552

وقوله في العلامات المميزة للاسم عن غيره من أنواع الكلم :«الجر مخصوص بالاسم فلا حظ للفعل فيه ، لامتناع دخول عاملة عليه».[1]

**ب-العلّة التركيبية القياسية**

وهي العلّة التي تعدّ ركنا من أركان القياس و قد سبق التمثّيل لها عند الحديث عن أنواع القياس.

**ج-العلة التي تأتي لتعليل أحكام**

وهي العلّة الأكثر دورانا في" شرح الكافية الشافية " و تنقسم إلى قسمين :

**-علة مرتبطة بالتركيب :**

كقوله في علّة وجوب تقديم الفاعل:« إذا خيف التباس فاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب ، و عدم قرينة وجب تقديم الفاعل و تأخير المفعول ، نحو :(أكرم موسى عيسى) و(زارت سعدى سلمى)»[2] وقوله في علّة جواز الفصل بين أداة الشرط ومعمولها «وليس كذالك الفصل بين أداة الشرط و معمولها ، لأن أداة الشرط يليها الفعل الماض والمضارع فأشبهت الفعل في عدم الاختصاص بالمعرب فحملت عليه في جواز الفصل» وقوله في علّة وجوب اقتران (إذا) و(حيث) ب (ما) عند الجزم: «لا تجزم (إذا) و(حيث) إلا مقرونتين ب (ما)لأنهما إذا تجردتا لزمتهما الإضافة إلى ما يليهما، و الإضافة من خصائص الأسماء،

1- المصدر السابق،ج1، ص382
2- المصدر نفسه،ج2، ص579

فكانت منافية للجزم، فلما قصد جعل هاتين الكلمتين جازمتين ركّبتا مع (ما) لتكفيهما عن الإضافة و تهيئهما لما لم يكن لهما معنى وعمل ، فصارت (ما) ملازمة لهما مادامت المجازات المقصودة بهما »[1] .

-**علّة مرتبطة بالبنية:** كقوله في علّة أولوية حذف ألف المقصور المثنى:« حذف ألف المقصور المثنى أوّلى من قبله ، لأن في حذفه تلخيصا من تصحيح حرف علّة متحرك بعد فتحه» و قوله في علّة أولوية الفعل في الأوزان التي فيها اشتراك: « و هكذا كل وزن من الأوزان المنبهة عليها منسوبة إلي الاختصاص، و كذلك الأوزان التي فيها اشتراك الفعل بها أوّلي لأنه أوله زيادة تدل علي معني في الفعل دون الاسم كـ( افعل )و(أكلب)»[2].

5- **مسائل القياس :**

اعتمد ابن مالك من خلال كتابه" شرح الكافية الشافية "على ستة مسائل في القياس، ونحن في دراستنا هذه قد أخذنا مسألتين و هما:

.العامل في الإسم بعد واو (رُبَّ).

.المضاف إلى ياء المتكلم بين الإعراب والبناء.

1- زمزم بنت أحمد بن علي تقي، استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية، ص399.
2- المصدر نفسه، ص400 .

**أ- العامل في الاسم بعد واو( رُبَ )**

وردت هذه المسألة في باب حروف الجرّ من خلال قوله:

وَحُذِفَتْ رُبَّ فُجَرَتْ بَعْدَ ( بَلْ ) وَالفَا و بَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلِ.

وَ دَونِهِنَ جَرِّ:( رَسْمُ دَارِ) وَفِيهِ بَانَتْ حُجَةِ الإضْمَارِ.[1]

تعتبر رُبَّ من حروف الجرّ لكنها كثيرا ما تحذف رُبَّ مع إبقاء عملها كقول امرئ القيس:

وَلَيْلُ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَي سُدُولِهِ عَليّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيُبْتَلَي

فقال ابن مالك بقوله « زعم قوم أن الواو هي الجارة و ليس بصحيح كون الجرّ ب (ربّ) محذوفة بعد الفاء و بل ، ولا قائل بأنهما العاملان ، و مع ذلك قد روى الجر ب (ربّ) محذوفة دون شيء قبلها، فاعلم أن الجرّ بعد الواو إنما هو ب (ربّ) كما هو بعد الفاء وبل»[2].

-إذا حذفت (ربّ) قبل الواو فإنّما تعمل الجرّ بنفسها و أنّ الواو حرف عطف لكلام سابق مقدر و هذا ما ذهب إليه ابن مالك من خلال كتابه "شرح الكافية الشافية" .

-إنّ الواو هي حرف الجرّ الذي يجر النكرة التي تليه، لنيابتها عن (ربّ) وهذا ما أكده الكوفيون.

1- ابن مالك ،شرح الكافية الشافية، ج 3، ص 821
2- المصدرنفسه ، ص822.

أما عند البصريين فإن ربّ المحذوفة تعمل كما يلي:

**أولا:**القياس على بل و الفاء فإن (رّب) إذا حذفت بعدهما، فلا يقال أنهما حرفا خفض، كذلك بالنسبة للواو و خير مثال عن ذلك قول امرئ القيس:

وَمِثْلُكَ حُبْلَي قَدْ طَرَقْتُ وَ مُرْضِعِ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمِ مُغيَلُ

و هذا ثابت بالسماع[1].

**ثانيا:** إن الواو حرف عطف و حروف العطف غير مختصة فهي لا تعمل شيئا، فإن العمل للمختصر فقط فتعين بذلك أن تكون( رّب) المضمرة هي الجارة و ليست واو( ربّ).

–أمّا عند الكوفيين قد استدلوا على إعمال (رّب) كما يلي:

أولا: إن الواو قد نابت (رّب) المحذوفة، وأبدلت منها فعملت عملها وهو الجرّ.

ثانيا: إن الواو ليست عاطفة بدليل افتتاح بعض القصائد بها، و من المعلوم أن لا يبدأ بها إذا سبقت باسم معطوف عليها.

**رأي ابن مالك:**

سلك ابن مالك في هذه المسألة مسلك البصرة في إعمالهم ل (رّب) الجّر بعد إضمارها، و يلاحظ أن القياس مدعّم بالسماع الثابت عن العرب و هو قول امرئ القيس قد و قد أشرت إليه سابقا.

1- المصدر السابق، ج2، ص331.

وأن الجرّ ب (رّب) محذوفة بعد الفاء و بل ، وهنا الأقرب إلى الصواب أن الواو هي الجارة ما ذهب إليه كل من المبرد و الكوفيون .

وإن الواو بعد نيابتها عن (رّب) اكتسبت معناها فعملت عملها و صارت لا علاقة لها بواو العطف.

وإن قول يجوز الجمع بين حرف العطف و (رّب ) لأن واو (رّب ) فرع علي نفسها في العمل، والفرع أقل درجة من الأصل.

**ب- المضاف على ياء المتكلم بين الإعراب و البناء :**

أشار ابن مالك إلى هذه المسألة من خلال كتابه "شرح الكافية الشافية" في باب الإضافة.

إن المضاف إلي ياء المتكلم مبني كما ذهب إليه الجرجاني ، وابن الخشاب و ابن الخيار[1] ويرجع سبب بنائه إلى إضافته إلي غير متمكّن و قد ردّ ذلك إلي ثلاثة أوجه:

أحدهما: يجب أن يكون المضاف إلى الكاف و الهاء و سائر الضمائر مساويا للمضاف الياء وذلك باطل.

ثانيهما: وجب بناء ياء المضاف إلي ياء المتكلم، أيضا باطل.

1- المصدر السابق، ج2 ،ص999.

**ثالثا:** المضاف إلي غير المضاف المتمكّن لا يجوز بناءه دون أن يكون ذا إبهام يفتقر بسببه إلي الإضافة لتكتمل دلالته بها ك(غير ) و ( مثل).

**رأي ابن مالك:**

تطرق ابن مالك إلى هذه المسألة من خلال إعراب المضاف إلى ياء المتكلم مع تقدير الحركة في حالتي النصب و الرفع، وظهورها في الجرّ، و فيها نجد أن ابن مالك قد ابتكر مذهب جديد في هذه المسألة، و اهتم بتحليل أراء العلماء كابن السراج ، حيث قال في كتابه "شرح الكافية الشافية" :« و في كلام ابن السراج ما يوهم بناء المضاف إلي ياء المتكلم، لكنّ ابن مالك حللّ كلامه على إعراب المضاف إلى ياء بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة لمناسبة ياء المتكلمة، وحركة الإعراب متغيرة بتغير العوامل الداخلة على الكلمة»[1] .

**ثالثا: الاستصحاب**

قال الأنباري :هو إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل و هو من الأدلّة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء و هو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، و حال الأصل في الأفعال هو البناء حتى يوجد دليل من الإعراب[2]

وقال ابن مالك: من قال (كان و أخواتها) لا تدل فهو على حدث مردود بأنّ الأصل في كل فعل الدلالة علي المعنيين فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل، قلت: والمسائل التي استدل فيها النحّاة بالأصل كثيرة لا تحصي كقولهم: الأصل في البناء لسكون إلا بموجب تحريك.

1 - المصدر السابق، ج 2 ،ص100
2 - السيوطي ، الاقتراح ، ص 137

والأصل من الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، و الأصل في الأسماء و الصرف والتنكير و التذكير و قبول الإضافة و الإسناد[1].

**1- موقف ابن مالك من الاستصحاب:**

إن الاستصحاب هو بقاء حال اللّفظ علي ما يستحقه في الأصل من عدم دليل إخراجه عن الأصل ومثل ذلك أن نقول: إن الأصل في الأفعال هو البناء ولكنّ من وجد دليل خرجها إلى الإعراب قبل، لأن استصحاب الحال من أضعف الأدلّة، و قد صرحّ ابن مالك من خلال كتابه "شرح الكافية الشافية" قائلا:« إن الكوفيين إذا أضافوا العدد المركب أعربوا صدره هذه بحسب مقتضي العامل فيقولون :(هَذه خَمْسَةِ عَشَرِ زَيْدٍ ) و (اقْبِضْ خَمْسَةِ عَشَرَكِ) و(اكَفِفَ عَنْ خَمْسَةِ عَشَرِ غَيْرِكَ) ».

« وأن البصريون لا يرون ذلك بل يستصحبون البناء في الإضافة كما يستصحب مع الألف واللام بالإجماع ».

وقد اهتم ابن مالك في "شرح الكافية الشافية" بالأصول كثيرا، كأصالة التذكير وأَصالة ألف التأنيث المقصورة و أصالة كسر همزة (إنّ) .

ومن اهتمامه بالأصل أيضا عدم ترجيح الفرع عليه وهكذا تراه يهتمّ بالأصول ويقررها ويبقيها على حالها دون إخراجها عن أصلها.

1- المصدر السابق، ص137

وإن تعددت الأقوال في المسألة الواحدة فإنه يرجع منها ما يستصحب الأصل كقوله في مسألة الضمير المتّصل باسم الفاعل :« في ضمير المتّصل باسم الفاعل من نحو (مُعْطِيَكَ) و(أَلْمُعْطِيكَ) خلاف حكم إليه كل من سيبويه و الأخفش من الإعراب، فالأوّل حكم تظاهر الواقع موقعه ، وقد حكم الأخفش عن هذا الضمير بالنصب مطلقا، و قد حكم له الزمخشري و الرماني بالجرّ مطلقا»[1].

**2 – مسائل الاستصحاب:**

اعتمد ابن مالك من خلال كتابه "شرح الكافية الشافية" على أربع مسائل في الاستصحاب، ونحن في دراستنا هذه تطرقنا إلى مسألتين و هما:

أ– تمييز (كم) الاستفهامية مفرد ولا يكون جمعا.

ب– (سحر) معربا ولا يكون مبنيا.

**أ– تمييز كم الاستفهامية مفردا و لا يكون جمعا :**

وردت هذه المسألة في كتاب "شرح الكافية الشافية" في باب (كم) و (كأين) و(كذا)، حيث قال فيها:

(كَمْ) اسْمِ مَا يعدّ ذَا إِبْهَامِ فِي خَبَر يُأْتَي أَوْ اِسْتِفْهَامِ[2]

1- المصدر السابق،ج2،ص1052.
2- المصدر نفسه، ج 3،ص1701.

كم اسم كونها يضاف إليه ، و يدخل حرف الجرّ عليه، و يسند إليه، ويقع الفعل عليه، فهي علي ضربين وفي تمييزها يقول :

فِيهِ مَيَّزَ كَمْ ك(عِشْرِينَ) وإِنَّ جَرَتْ فَجْرَه أَجْرَّ مُضْمَرِ(مِنْ)

فقد ميز الاستفهامية كمميّز المركّب و مجري مجراها كونها فرع على الخبرية، و المركب فرع على المفرد.

وهذا ما أشرت بقولي وفيه ميز( كم ) ك ( عشرين ) لأن( العشرين وأخواتها ) جارية في التمييز مجري المركّب فاستغني بذكرها، إذ لم يأتي الوزن إلا بذلك.[1]

ثم نبه على جواز انجرار مميز الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجرّ مثل قول : (كَمْ دِرْهَمٍ تَصَدَقْتَ ؟) و( بِكَمْ دِرْهَمَا تَصَدَقْتَ؟) ، فالأولى عند النصب و هي محمولة على عدد مركب، و الثانية الجرّ ب(من ) مضمرة لا بإضافة (كم) مقدّرة عوض من اللّفظ والحرف الجرّ الداخل عليها .

انقسم النحاة في هذه المسألة إلى مذهبين:[2]

**المذهب الأول** : يري أصحاب هذا المذهب أن تمييز ( كم ) الاستفهامية يجب أن يكون مفردا كقول : ( كم تلميذا في قسمك ؟ ) .

1- المصدر السابق ، ص 1704.
2- المصدر نفسه ،ص 1707 .

وهذا ما أشار إليه النحّاة البصريين و المتأخرين مثل: سيبويه و ابن جني والزمخشري و ابن مالك و الرضي وابن عقيل و الأشموني إلى غيرهم من ذلك .

**المذهب الثاني:** يشير أصحاب هذا المذهب أنه يجوز أن يكون تمييز ( كم ) الاستفهامية جمعا بشرط أن يكون السؤال عن الجماعات والأصناف، فنقول: ( كَمْ عَامِلاَ عِنْدَكَ ؟ ) أي كَمْ صَنْفًا مِنَ العُمَّالِ ؟.

**ب- ( سحر ) معرب ولا يكون مبني:**

ذكر ابن مالك أن السحر معرب و لا يكون مبنيا، وهو ممنوع من الصّرف للعدل والتعريف، إذ قصد به: سحر يوم بعينه، و جعل ظرف كقوله: (خَرَجَتْ يَوْمَ الجُمُعَةِ سَحرُ)[1].

والأصل أن يذكر معرّف بالألف و اللام وقصد تعريفه ، فاجتمع فيه العدل و التعريف فمنع من الصّرف.

تعددت أقوال النحّاة في هذه المسألة على النحو التالي[2] :

**أولا:** ذهب جمهور النحّاة اعتمادا علي كلام العرب أن السحر ظرف ملازم لنصب لا يتصرف و ينصرف بمعني معرب للعملية و العدل عن الألف و اللام أو عن الإضافة قصد به التعيين.

1- المصدر السابق، ص 1423
2- المصدرنفسه ، ص 1480.

**ثانيا:** و من النحّاة من قال أنّ (سحر) ممنوع من الصّرف بمعني معرب ، للعدل و شبه العملية.

**ثالثا:** ذهب بعض النحّاة أنّ (سحر) مبني علي الفتح لتضمنه معني حرف التعريف.

**رابعا:** ذهب بعض النحّاة أنّ (سحر) معرّب و حذف تنوينه لنيّة الإضافة .

**خامسا:** ومن النحّاة أيضا من قال أنّ (سحر) معرّب و حذف تنوينه لنيّة ( ال ).

– ذهب ابن مالك من خلال كتابه "شرح الكافية الشافية "معتمدا علي ثلاثة أدلة:

أولا: أن رأي الجمهور فد خرج عن الأصل من جهة واحدة إذ هو باق عن الإعراب كونه ممنوع من الصّرف .

ثانيا: أنّ (سحر) لو كان مبنيا لوجب اجتناب الفتحة .

ثالثا: أنّه لو كان مبنيا لجاز الإعراب و البناء مثل (حين ) كونهما متساويان في ضعف البناء و لكونهما عارض.

ولعلّ الصواب ما ذهب إليه الجمهور وابن مالك لأنّ رأيهم مؤيد بالاستصحاب الذي يتمسك بالأصل فهو غير مطالب بدليل.

**رابعا–الإجماع**

**1– موقف ابن مالك من الإجماع :**

لقد كان ابن مالك في كتابه هذا يسير وفق قبول الأحكام المجمّع عليها وعدم تجاوزها كقوله في منع نصب الجزأين ب(ليت) وأخواتها:« وردّ جميع ذلك إلى الأصول المجمع عليها أولى» يستوي في ذلك ما ورد عند العرب وما اتفق عليه النحّاة فمثال الأوّل قوله:« واتّفق العرب على فتح سين (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونيه»[1] ومثال الثاني قوله في : الظرف:« إذا وقع الظرف صلة أو خبرا، أوصفة استغنى عن إظهار ناصبه،واكتفى بتقديره، إلا أنّه في صلة فعل بإجماع، وفي غير الصلة يجوز أن يكون ناصب الظرف فعلا، ويجوز أن يكون اسم فاعل»[2].

**2– طرق الاستدلال بالإجماع عند ابن مالك**

المسلك الأول:يذكر الآراء التي أجمع عليها النحاة، والثاني: يقوم على إثبات صحّة قاعدة مخالفة للقاعدة الأساسية.

والمسلك الأول فهو الأكثر عند ابن مالك في (شرح كافيته)، فمثاله على اتفاق العرب قوله:« واتفقت العرب على فتح سين (عسى) إذا لم يصل بتاء الضمير و نونيه»، ومثاله مع اتفاق النحّاة قوله:« إذا كان صاحب الحال مجرورا بالإضافة لا يجوز تقديم الحال عليه بإجماع »

1- المصدر السابق ،ج1،ص458
2 - المصدر نفسه ج2،ص684

وقوله« قد تقدّم المسبوق بالألف و اللام من أسماء الفاعلين، و ما جرى مجراها يعمل مطلقا بإجماع»، ومنه قول العرب: (اِتَقَى اللهَ امْرُؤُ فِعْلِ خَيْرًا يَثْبُ عَلَيْهِ) لأن المعنى: ليتق، وليفعل ومثال المسلك الثاني مع اتفاق العرب :« زعم قوم منهم الزمخشري، والجزولي: أنّ بني تميم يحذفون خبر(لا) مطلقا على سبيل اللزوم إلا أن الزمخشري قال : (وبْنُو تَمِيمْ لَا يَثْبِتُونَهُ فِي كَلَا مّهِمُ أَصْلاَ)، و قال :(و لاَ يُلْفَظُ بَالخَبَرِ بَنُو تَمِيمِ إلاَ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا)، و ليس بصحيح ما قالاه، لأنّ حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، و العرب مجمعون على ترك التكلّم بما لا فائدة فيه ».[1]

ومثاله مع اتفاق النحّاة في مسألة : فصل أو وصل الضمير الواقع خبرا ل (ظن): وقد حكموا أيضا لثاني منصوبي نحو(ظَنَنْتَكْهُ) بترجيح الانفصال، و عندي أن اتصاله أولى، لأن ثاني منصوبين بفعل ، فكان كالثاني في قوله تعالى : ﴿ أنلزمكموها ﴾ (هود/28) والذي دعاهم إلى ترجيح الانفصال مع (كان) و(ظنت) كون الضمير في الصورتين خبرا لمبتدأ في الأصل، ولو بقي على ما كان عليه لتعيين انفصاله، فأبقى عليه بعد انتساخ الابتداء و ترجيح ما كان متعينا قبل دخول الناسخ، وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال فالأوّل، لأنّه كان مبتدأ، وذلك ممتنع بإجماع وما أفضى إلى ممتنع»[2] و قوله في مسألة: تقديم خبر (ليس) عليها:« اختلف في تقديم خبر(ليس): فأجازوه قوم ومنعه قوم، والمنع أحب إلى، لشبه(ليس) ب(ما) في النفي وعدم التصّرف، ولأن (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعا لعدم

1- المصدر السابق ج1، ص 537 .
2- زمزم بنت أحمد علي تقي، استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص 467 .

تصرفها مع الاتفاق على فعليتها ف(ليس) أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصّرف مع الاختلاف في فعليتها»[1]، وهذا النوع قليل جدّا في" شرح الكافية الشافية " إلا أنّ ابن مالك يستدلّ به متى وجده صوابا وإن خالف بذلك رأي أكثر النحّاة، لكنّ أحيانا أخرى يخرق الإجماع النحوّي متى وجد أن في خروجه عنه مناصرة للسماع كقوله في مسألة: (ما) و(مهما) بين الظرفية والاسمية:« ضرب لا ظرفية فيه وهو(من) و(ما) و(مهما) في الأشهر، وإنّما قلت: و(ما) و(مهما) في الأشهر، لأن جميع النحوّيين يجعلون (ما) و(مهما) مثل (من) في لزوم التجرّد عن الظرفية مع أنّ استعمالها ظرفين ثابت في إشعار الفصّحاء من العرب كقول الفرزدق:

ومَا تَحْى لاَ أَرْهَبَ وَإِنْ كُنْتَ جَارِمَا ولَوْ عَدَ أَعْدَائى علي لَهُمْ ذَحْلاَ »[2]

**3- مسائل الإجماع:**

اعتمد ابن مالك من خلال كتابه" شرح الكافية الشافية " علي مسألة واحدة في الإجماع.

**أ- فصل أو وصل الضمير الواقع خبرا ل (ظنّ) .**

أجاز ابن مالك فصل أو وصل الضمير الواقع خبرا لظن و أرجح الاتصال في كتابه قائلا: « وقد حكموا أيضا لثاني منصوبين نحو (ظَنَنْتَكْهُ) بترجيح الانفصال، وعندي أن اتصاله أولي لأن الثاني منصبين بفصل فكان الثاني في قوله تعالي:﴿ انلزمكموها﴾»(هود/28)[3].

1- ابن مالك،شرح الكافية الشافية،ج 1،ص397
2- زمزم بنت أحمد علي تقي،استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص 468
3- ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ،ج1،ص154.

والذي دعاها إلي ترجيح الانفصال مع كان و ظننت كون الضمير في الصورتين خبر لمبتدأ في الأصل، لو بقي علي ما كان عليه لتعيين الأصل فابقي عليه انتساخ ابتداءهما كان متعينا قبل دخول الناسخ[1].

إذا اتصل ضميران أولهما أخص و هو منصوب، والعامل فيها ناسخ لابتداء، والثاني منهما خبر لمبتدأ في الأصل، فقد أجاز سيبويه وأكثر النحوّيين الاتصال و الانفصال في الضمير الثاني المنصوب مع ترجيح الانفصال.

– أمّا الذين قالوا إنّ الفصل في ضمير (ظنّ) الثاني المنصوب بها هو الأفصح في نحو: (الصديق ظننت إياه) فقد استدلوا بما يلي:

– إنّ ضمير ظنّ الثاني المنصوب بها هو الخبر المبتدأ في الأصل، وإن خبر المبتدأ لا يكون إلا منفصلا، فهذا ما أكده ابن مالك :« إذا كان الضمير كهاء (خَلَتَكَهُ) في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب ، فالانفصال به أولي لأنه خبر لمبتدأ في الأصل ، وقد حجزه عن الفعل المنصوب أجازه بخلاف هاء (كَنْهَتْهُ)[2].

– إنّ الضمير (ظنّ) الثاني المنصوب بها ينصب بجائز التعليق و الإلغاء: « و مع التعليق و الإلغاء لا يكون إلا منفصلا [3].

– إنّ الضمير المتصل الأول المنصوب فضلة و ليس اتصاله كاتصال المرفوع وإن النحّاة الذين قالوا أن الوصل في ضمير ( ظنّ) الثاني المنصوب بها هو الأفصح في نحو: (ظَنَنْتُكَهُ) فقد استدلوا بما يلي :

1- خديجة الحديثي،استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية،ص470.
2 - المصدر نفسه،ج1،ص237.
3 - المصدر نفسه،ج1، ص232.

– موافقة القياس للوصل و يقتضي التشبيه ببعض الأفعال، وهو من القياس التنظيري، فقال ابن مالك:« و عندي أن اتصاله أولي لأنّه ثاني منصوبين بفعل، فكان الثاني في قوله تعالي:﴿أَنَلْزَمُكُمُوهَا﴾.

– علّل بعض النحّاة ترجيح الاتصال بكون المتصل الأوّل أشرف من الثاني وأعرف منه، فالمتكلم أعرف من المخاطب و أعرف من الغائب و هذا ما أكّده الرضى في كتابه[1] .

**– رأي ابن مالك:**

رّد ابن مالك علي دليل القائلين بالانفصال الأوّل و الثاني بالإجماع قائلا:« وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأوّل لأنه كان مبتدأ، وذلك ممنوع بإجماع، وما أفضى إليه ممتنع وهذا الاعتبار أيضا يستلزم ترجيح الانفصال المفعول الأوّل، وهو ممتنع بإجماع وما يستلزم ممتنعا حقيقة أن يمنع »[2].

ومن خلال قوله هذا فإن ابن مالك قد أجاز في هذه المسألة الاتصال والانفصال معا، وقد نجده اختار في بعض كتبه الاتصال و استدل علي ذلك بأدلّة من الإجماع، واختار في كتب أخرى الانفصال واستدلّ على ذلك بالاستصحاب، فهو يجوز الأمرين مع ترجيح الاتصال لأنها قائمة على القياس، ودليل ترجيح الانفصال قائم على الاستصحاب قد ردّ بإجماع[3].

1 - الرضى الاستربادي، شرح كافية ابن الحاجب ،ج2،ص438.
2 - المصدر نفسه ، ج1،ص232.
3 - خديجة الحديثي، استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية،ص483.

# الخـــاتمـــــة

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات ، أحمده تعالى و أشكره أن أتم عليّ انجاز هذا البحث وكان من نتائجه مايلي:

– اثبت البحث أنّ ابن مالك ذهب مذهب المحققين فهو لم يمل إلى المذهب البصري القائم على التأويلات البعيدة المطلقة، ولم يطلق العنان للمذهب الكوفي الذي يقبل السماع وإنّ كان شاذا أو يقيس على البيت الواحد أو البيتين مثلهم، بل اعتدل في ذلك إلى السماع و يأخذ بظاهرة غالبا، شاذا أو يقس على البيت الواحد،ويقيس عليه إذ أكثر و إذا كان السماع قليلا أو شاذا أو ضرورة فإنه يقبله ولا يقيس عليه.

– فكان موقف ابن مالك من السماع في بناء الرأي النحوي وترجيحه مع قبول ما قلّ منه والإشارة إلى قتله، وعدم القياس على السماع القليل

– فقد شغل السماع الجزء الأكبر عند ابن مالك من حيث الاستدلال في كتابه شرح الكافية الشافية حيث جاءت المسائل التي استدل فيها ابن مالك في أربع أربعين مسألة ونحن قد خصصناه في أربع مسائل ألا و هي:

– إعمال"لا"عمل"ليس"في المعرفة (الجزء الأول)

– نعم و بئس بين الفعلية و الاسمية (الجزء الثاني)

– انصراف غزير(الجزء الثالث)

– الوقف على المقصور المنون (الجزء الرابع)

– و يعتبر موقف ابن مالك من القراءات القرآنية موقف المنطق لها على خلاف بعض النحّاة الذين سبقوه و قد ا ثبت البحث أنّ في بعض أقوالهم مسائل منها:

العطف على الضمير الخفض.

– و إن موقفه من الحديث الذي وضعه موضع الصحيح، و يعتبر الشاهد الأول الذّي اعتمد عليه بعد القرآن الكريم، و هو أوّلمن توسّع في الاحتجاج به و الاعتماد عليه في وضع قواعد جديدة.

– اعتمد ابن مالك يستدل بكلام العرب و الإتيان بالثروة اللّغوية و دواوين الشعر ونجده كثير الاستشهاد بأسماء الشعراء مثل الفرزدق و الكميت.

– توصلت الدراسة أن هناك ظواهر في استعمال القياس و كان عنده غالبا ما يبنى على السماع الكثير و الصحيح، و هو لا يقيس على ما شذ سماعا، و لا يقيس على السماع المخالف للقياس، و كما أنه دائما يرفض الحكم إذا كان بعيدا عن القياس

– بين أن دليل القياس في كتابه "شرح الكافية الشافية "قد شمل ستة مسائل و نحن في دراستنا قد تطرقنا إلى مسألتين و هما:

العامل في الاسم بعد واو (ربّ)

المضاف إلى ياء المتكلم بين الإعراب و البناء

– يهتم ابن مالك بالاستصحاب الذي هو بناء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل من عدم دليل إخراجه عن الأصل، و قد اعتمد ابن مالك من خلال كتابه "شرح الكافية الشافية" على أربع مسائل و نحن في دراستنا تطرقنا إلى مسألتين وهما:

تمييز (كم) الاستفهامية مفرد و لا يكون جمعا

(سحر) معربا و لا يكون مبنيا

– يسير ابن مالك وفق قبول الأحكام المجمع عليها و عدم تجاوزها ،و قد سلك مسلكين في الاحتجاج بالإجماع سواء كان عن العرب أم عن النحّاة :

الأول: ذكر فيه الآراء التي اجمع عليها النحاة و هو الأكثر

الثاني: حاول فيه إثبات صحة قاعدة مخالفة للقاعدة الأساسية

و أثبت البحث أن ابن مالك قد تطرق في الإجماع على مسألة واحدة و هي:

– فصل أو وصل الضمير الواقع خبر لظنّ.

# المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

**أوّلا: المصادر:**

**1- ابن مالك:**

- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم الهريري، ط1، المملكة العربية السعودية، الجزء1، 1986.-
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء 1.
- شرح تسهيل، تحقيق : عبد الرحمان السيد-محمد المختون، دار هجر، مجلد 4.

**ثانيا : المراجع :**


1-**ابن الأنبا ري**، الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية.

2- **الاستراباذي**: شرح شافية ابن الحاجب،تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزّفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء2، 1484هـ .

3- **بشر كمال**: اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار الغريب، القاهرة، 1999

4- **تمّام حسان**: الأصول النحوية، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000.

5-**الجرجاني**:معجم التعريفات،تحقيق:محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة .

6-**ابن جنّي**: الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، الجزء الثاني.

7-**الجويني**: مع الأدلة في قواعد أصل السّنة والجماعةط1، تحقيق: حسين محمود، عالم كتب، 1925.

8- **الحديثي خديجة:**

- أبو حيان النحوي، ط1، منشورات دار النهضة، طُبع بمطابع دار التضامن، بغداد، 1966.

-المدارس النحوية، ط3، مدققة ومنقحة، دار الأمل، اربد، الأردن، 2001م .

9- **خضر موسى،** ، النّحو والنحاة والمدارس والخصائص، لبنان للنشر، بيروت،2003م.

10- **الزبيدي:** طبقة النّحويين واللّغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1904م.

11-**الراجحي:** دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980م.

12-**ابن السراج:** المُنير في إعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الجزء1.

13-**السنرجحي:** المذاهب النّحوية، جامعة الملك عبد العزيز، ط1، جدة ،1904م.

14-**السيوطي:**

-بُغية الوعاة في طبقة اللّغويين والنُّحاة، ط2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، الجزء 1، 1969.

- الاقتراح في أُصول النّحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، 2006.

15- **شامي جميل:** النّحو العربي، قضاياه ومراحل تطوّره، دار الحضارة، عز الدين، بيروت، لبنان، 1998م.

16-**الصّبان:**حاشية الصبان في شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك،تحقيق:طه عبد الرؤوف سعد ،المكتبة التوقيفية ،الجزء1.

17- **ضيف شوقي:** المدارس النحوية، ، دار المعارف، ط7،القاهرة، كورنيش النيل، م.ج.ع. 1119 م.

18-**الطنطاوي:**نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة،دار المعارف،ط2،ج.م.ع،القاهرة،1995م.

19-**ابن عقيل:**المساعد على تسهيل الفوائد،تحقيق:محمد كمال بركات،جامعة أم القرى، مجلد1.

20- **القريشي الهاشمي،** تطوّر ابن مالك الصرفي في باب الإعلال و الاقلاب، كلية المعلمين، المدينة المنورة.

21- **القِفطيّ:** أنباه الرّواة، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1،مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، الجزء الثاني، 1986م.

22-**آل قميشان:** الاعتراض النحوي عند ابن مالك و اجتهاداته،دار الصدر أبو ظبي،ط1،إ.ع.م،2009 م.

23-**المخزومي:**مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحّو، شركة و مطبعة مصطفي ،ط1908،2م.

24- **المقرّي:** نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب، تحقيق: إبراهيم عباس، دار الصادر، بيروت، الجزء2

**الأطروحات الجامعية :**

**1-أحمد الامين** : شرخ اياز علي تصريف ابن مالك ، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ،1990م.

2-**رواشدة** : ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامعع الصحيح، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة،2007م.

3-**عيال سلمان** : منهج ابن مالك في كتابه مقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، رسالة الدكتورة، جامعة مؤتة،2010.

**المجلات** :

1-**عيال سلمان** : منهج ابن مالك في وضع الألفية ، مجلة مجمع اللغة العربية، الأردن،2014.

# فهـــــرس
# الموضوعات

# الفهـــــرس

الإهـــداء

المقدمة ..... أ-ج

**الفصل الأول: ابن مالك حياته وأثاره** ..... 7-22

توطئة.....7

1 – اسمه و مولده.....9

2 – نشأته.....9

3 – رحلته و حياته العلمية..... 11

4 – شيوخه..... 12

5 – تلاميذه..... 14

6 – أخلاقه و صفاته العلمية..... 15

7 – ثقافته..... 16

8 – مصنفاته..... 17

9 – وفاته: ..... 21

**الفصل الثاني: دراسة في الأصول و العلاقات**..... 25-72

توطئة.....25

أولا : علم النحو العربي.....26

1. نشأة علم النحو: .....26

2. المذاهب النحوية:.....29

1. مدرسة البصرة:.....29

أ- نشأتها:.....29

ب-خصائص المنهج البصري:.....32

2. مدرسة الكوفة: .....34

أ- نشأتها:.....35

ب- خصائص المنهج الكوفي:.....36

ج-مصادر النحو الكوفي.....38

3.مدرسة بغداد .....41

أ. نشأتها.....41

ب. خصائص المنهج البغدادي.....41

4.المدرسة الأندلسية.....44

أ. نشأتها.....44

ب. خصائص المنهج الأندلوسي.....49

5.مدرسة مصر و الشام.....50

أ. نشأتها .....50

ب–خصائص المنهج المصري .....53

I. إسهام إبن مالك في علم النحو.....56

1. منهج ابن مالك .....56

أ. التجديد في منهج التأليف.....56

ب.النظم العلمي للفنون.....57

ج. التيسير و التسهيل و التلخيص في عرض قضايا النحو.....58

د. المصطلحات .....60

2. التعريف بالشرح الكافية الشافية .....60

3. الأدلة النحوية الكبرى و موقف ابن مالك منها .....62

أ. السماع.....62

ب. القياس .....65

ج- استصحاب الحال.....69

د- الإجماع .....70

**الفصل الثالث: الأدلة الكبرى التي استعملها ابن مالك من خلال كتابه "شرح الكافية الشافية"**.....75-104

توطئة.....75

أولا : السماع.....76

1-اتجاه النحاة في استعمال السماع على أنوا ع استشهاداته .....76

2-السماع عند ابن مالك درجات و أنواع .....78

3-مستويات الاستدلال السماعي عند ابن مالك.....78

أ. الاستدلال بالقرآن الكريم .....78

ب.الاستدلال بالحديث النبوي الشريف.....82

ج. الاستدلال بكلام العرب .....83

4. مسائل السماع التي استدل بها ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية .....85

ثانيا : القياس.....90

1. موقف ابن مالك من القياس .....90

2. أنواع القياس عند ابن مالك من خلال كتابه شرح الكافية الشافية.....92

أ. قياس الأصلي .....92

ب.القياس التنظيري.....93

ج. قياس الاطراد.....94

د. قياس المقابلة.....94

3. العلة و ابن مالك.....95

4. أقسام العلة .....95

أ. العلة التعليمية .....95

ب. العلة التركيبية القياسية.....96

ج. العلة التي تأتي للتعليل الاحكام.....96

5. مسائل القياس .....97

ثالثا: الاستصحاب .....101

1. موقف ابن مالك من الاستصحاب .....102

2. مسائل الاستصحاب .....103

رابعا: الإجماع .....107

1. موقف ابن مالك من الإجماع .....107

2. طرق الإستدلال بالإجماع عند ابن مالك.....107

3. مسائل الاجماع .....109

خاتمة.....113

قائمة المصادر و المراجع..... ..116-119

فهرس الموضوعات ..... ..121-127